جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن

إعداد الطالبة
أماني عبد الحق الضمور

إشراف
الدكتور عبد الله الطاهر

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد/ قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY College of Graduate Studies	جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبه اماني عبد الحق الضمور الموسومة بـ:

تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة في **ماجستير الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د.عبدالله الشيخ الطاهر		٢٠١٥/١٠/٢٥	مشرفاً ورئيسا
د.حسن عبد الرحمن العمرو		٢٠١٥/١٠/٢٥	عضواً
د.خالد ذياب المجالي		٢٠١٥/١٠/٢٥	عضواً
أ.د.احمد ابراهيم ملاوي		٢٠١٥/١٠/٢٥	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. محمد المجالي

كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحباب

(أمي الحبيبة)

إلى من بها أكبر وعليها اعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من عرفت معها معنى الحياة

(أختي حنين)

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء .. إلى ينابيع الصدق الصافي.. إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت .. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير .. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

(صديقاتي)

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار

(جامعة مؤتة)

أماني الضمور

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً على جزيل نعمه، المتفضل على عباده، له الحمد والمنة على ما أعطى، وعلى ما وهب، وأشكره سبحانه على تيسيره لي ورحمته بي، وتذليل الصعوبات أمامي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وهنا أجدني مدينةً بالشكر لأستاذي المشرف الدكتور عبدالله الطاهر، الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى إعانتي على إكمالها، ولما قدمه لي من حسن رعاية ومتابعة وتوجيه، مما كان له أكبر الأثر في نفسي من عزم وعزيمة في إكمال هذا الجهد المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء. كما أقدم شكري إلى أساتذتي أعضاء هيئة المناقشة الأستاذ الدكتور أحمد ملاوي، والدكتور خالد المجالي، والدكتور حسن العمرو. على ما بذلوه من جهد في مراجعة الرسالة وإثراء آرائهم القيمة. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمحكمي أداة الدراسة.

وأخيراً أقدم خالص شكري لكل من مد لي يد العون ولم يتسع المقام لذكره.

فجزا الله الجميع عني خير الجزاء.

أماني الضمور

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

ملخص

تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن

أماني الضمور

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مرتكزات التنمية السياسية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن. تم استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية لبيان ذلك الأثر.

أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرتكزات التنمية السياسية المتمثلة (بالبرلمان والأحزاب السياسية) والتنمية الاقتصادية في الأردن. كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين مرتكزات التنمية السياسية المتمثلة (بمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام) والتنمية الاقتصادية في الأردن. وتم التوصل إلى هذه النتائج من خلال استخدام منهج الاستطلاع على أراء عينة تمثل المجتمع الأردني.

ومن أهم التوصيات ضرورة تحديث وتطوير البرامج المتبعة بشكل مستمر من قبل البرلمان، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بما يتناسب مع التطورات والتغيرات السريعة والتي تؤثر بشكل واضح على التنمية الاقتصادية في المجتمع.

Abstract

Political Development Impact on Economic Development in Jordan

Amani Dmour

Mu'tah University، 2015

This study aimed to investigate the foundations of the political development and its effect on economic development in Jordan. Many statistical tests have been used to demonstrate such an effect.

Results of the study showed that there was no statistically significant relationship between the foundations of political development (of parliament and political parties) and economic development in Jordan. Results of the survey also showed that there is statistically significant with a positive relationship between the foundations of political development (institutions of civil society and the media) and economic development in Jordan. It was reached to these results through the use of curriculum poll the views of a representative sample of Jordanian society.

The most important recommendations is modernization and develop the followed programs continuously by (parliament, political parties, institutions of civil society and the media) commensurate with the developments and rapid changes that clearly affect the economic development in the community.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعبر التنمية عن منطلق فكري عصري كاد أن يدخل في عداد المنطلقات الفكرية، التي توجه مسار الأمم ونظمها الاجتماعية والسياسية الحاكمة. ومن هذا المعنى تتطلب التنمية إحداث تغيير في البنية السياسية في المجتمع، من أجل إحداث تحول في البنية الاقتصادية. وفي كل الأحوال أصبح الاهتمام بالتطوير السياسي مدخلاً ومؤشراً إلى التحول الحضاري المنشود، باعتبار أن السياسة تشرف على الصالح العام، ومن ثم تكون موجهاً ومرشداً له، وبالتالي يمكن أن تكون عنصر فساد أو صلاح في عملية التنمية.

تركز التنمية السياسية في مفهومها ودلالاتها النظرية، على عملية التحديث في أنماط النظم السياسية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وبناء الدولة الوطنية القوية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية. تعتبر التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة، يتطلب نجاحها تضافر مختلف الجهود على كافة المستويات الرسمية والشعبية في الوطن الواحد. لأنها تعني إحداث تغيير ضمن الثوابت، وإخلاصاً في العمل، وعدالة عند التطبيق. وهي بحاجة أيضا إلى إستراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمواطنين، وإلى تغيير في التفكير والممارسة السياسية، وإحداث تعديل في بعض القوانين والأنظمة كي تتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية من أجل جعل المجتمع عصرياً ومتطوراً ومنفتحاً لكل أفراده، قوامه العدل والحق وسيادة القانون.

لا شك في أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية الأثر، ولا يمكن الفصل بينهما. فهناك علاقة وثيقة بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الحضاري في المجتمع. وعليه فإن الاستقرار السياسي هو أساس التطور والتنمية، ذلك أنه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تكمن أهمية التنمية السياسية (البياتي، 2008).

2.1 أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كون أن قضية التنمية السياسية في الأردن تعد من أبرز المطالب الوطنية، وأكثرها إلحاحاً في التفعيل على مدى التاريخ المعاصر. حيث أن عنصر المشاركة السياسية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والتي تعد أهم وسائل تحقيق التنمية السياسية، لها علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية. ولكون الديمقراطية تعد من المحاور الرئيسية في صياغة الإستراتيجية المناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة أخرى. ولكون التنمية السياسية تعمل على تحديد إطار مجتمعي يزيد من إمكانية الحراك الاقتصادي والسياسي.

وكذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تساهم في معالجة موضوع جديد على الساحة الأردنية وهو التنمية السياسية، التي رأى أهل الفكر والمنظرون السياسيون أن هذه العملية كانت غائبة عن المسرح السياسي الأردني لسنوات خلت عبر مسيرة القرن العشرين. ولمعرفة إلى أي مدى يؤثر النظام السياسي الأردني في التنمية الاقتصادية؟

3.1 مشكلة الدراسة :

إن دواعي الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن جاء نتيجة لمجموعة من المتغيرات والمستجدات الوطنية والإقليمية، التي هيأت المناخ لدراسة تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن. حيث يسعى الأردن كدولة نامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ويرى علماء الاقتصاد منذ القدم بأن تحقيق هذا الهدف يتطلب توافر البيئة السياسية والاقتصادية الملائمة. فتوافر التنمية السياسية شرط ضروري لتحقيق ذلك الهدف. فهل تحقيق التنمية السياسية في الأردن يؤثر على التنمية الاقتصادية إيجاباً أم سلباً ؟ وهذه هي طبيعة مشكلة البحث.

وتكمن مشكلة البحث بمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن؟

ومن هذا التساؤل يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل للبرلمان الأردني دور في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
2- هل للأحزاب السياسية الأردنية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
3- هل لمؤسسات المجتمع المدني الأردني دور في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
4- هل لوسائل الإعلام دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن؟

4.1 أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1- دراسة مرتكزات التنمية السياسية في الأردن، من خلال تشخيص واقع النظام السياسي الأردني، ومدى جديته في التعامل على ترسيخ المفاهيم التي تساعد على الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، وبيان أثر ذلك على التنمية الاقتصادية في الأردن.
2- استطلاع اتجاهات وأراء عينة من المواطنين الأردنيين نحو الأداء البرلماني، ونحو الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الأردن، والكشف عن اتجاهات العينة نحو تحديدها لأهم القضايا التي ترى ضرورة إدراجها على أجندة الحكومة والبرلمان، بهدف معالجتها وتوفير الحلول لها.
3- بيان دور الأحزاب السياسية الأردنية، والبرلمان الأردني ومؤسسات المجتمع المدني الأردني، ووسائل الإعلام في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في الأردن.
4- دراسة الصعوبات التي تواجه توافر متطلبات التنمية السياسية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في الأردن.

5.1 فرضيات الدراسة :

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن.

2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن.
3- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية في الأردن.
4- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور وسائل الإعلام والتنمية الاقتصادية في الأردن.

6.1 منهجية الدراسة :

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي، لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في تطور الحياة السياسية في الأردن.

أن هذه الدراسة ذات طبيعة نظرية، فتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على عدد كبير من المصادر للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث من خلال :

المصادر الثانوية للمعلومات والتي تتمثل في :

1. المراجع العلمية التي أتاحت الفرصة للحصول على المعلومات والدراسات العلمية، الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.
2. المجلات والدوريات، حيث أتاحت الفرصة الاطلاع على أحدث المقالات والدراسات ذات العلاقة، مما يزيد البحث رصانة علمية خاصة أن المصادر كانت من المعتمدة والمتخصصة علمياً.
3. المواقع الإلكترونية (البنك المركزي الأردني, وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الأردنية, الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن).

المصادر الأولية للبيانات من خلال تصميم استبيان كأداة لجمع المعلومات من عينة ممثلة للمجتمع الأردني.

وكذلك تم استخدام المنهج الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لمعالجة البيانات، باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى

(α=0.05)، عن طريق الاختبارات الإحصائية التالية : اختبار (T-Test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (Anova).

7.1 محددات البحث

لا شك في أن أي دراسة علمية متخصصة تواجه قدراً من المعوقات، تتفاوت وطبيعة الموضوع وأهميته. وما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المشاكل، بقصد تذليلها والسيطرة عليها، وتجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية، وقد تلخصت أهم معوقات هذا البحث في الأمور التالية :

1. شمولية البحث وسعته، مما يؤدي إلى تفلت الكثير من جزيئاته.
2. نوعية المصادر المتوافرة، إذ أن معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة ويغلب عليها الطابع الوصفي والشكلي، وافتقارها إلى التحليل الإحصائي.
3. تشعب الدراسات العربية التي تعنى بهذا الموضوع، وتناقضها أحياناً، واضطرابها أحياناً أخرى، وذلك نتيجة وقوعها تحت تأثير عناصر سياسية، ودراسات ونماذج عالمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم التنمية السياسية

لقد تباين الفكر السياسي في تحديد مفهوم التنمية السياسية، واستخدم هذا المصطلح من قبل العديد من المفكرين، بعدة تعريفات منها :

تُعرف التنمية السياسية بأنها عملية وصول المؤسسات العامة إلى مرحلة الكفاءة، وقدرتها على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية. وكذلك قدرة النظام السياسي على التعامل أو التكيف مع خمس مشكلات أساسية هي: الشرعية، الهوية، المشاركة، القدرة على التغلغل، والتوزيع (قبلان، 2009).

كما عرفت أيضا، على أنها ذلك المنهج الذي يضمن زيادة وتوسيع قاعدة المشاركة ومساهمة أفراد المجتمع في صنع القرارات العامة، من خلال المناقشة والاستفتاء، وتقوية البرلمان كسلطة للتشريع والرقابة (القطاطشة والعدوان، 2004).

كما تشير التنمية السياسية إلى إقامة المؤسسات التي تسمح بمشاركة أفراد المجتمع في العملية السياسية، وإيجاد جهاز إداري قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية بشكل فعال، وتلبية حاجات ومطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية وما يرافقها من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية، وإرساء تقاليد الديمقراطية، وخلق ثقافة سياسية تعزز الولاء القومي بدلا من الولاءات المحلية والشخصية، وتشجع على المشاركة السياسية (غربي، 2003).

كما يشير اصطلاح التنمية السياسية إلى عملية التغير في طبيعة النظم السياسية نحو النظم الديمقراطية، وكذلك يمكن أن يشير هذا المفهوم إلى التحديث السياسي الذي يتضمن عمليات مطردة لتحويل وتعديل الأنماط السياسية من صورة إلى أخرى أفضل منها، ومن أجل المزيد من المشاركة السياسية (السمالوطي، 1987).

تهتم التنمية السياسية بدارسة الأنظمة السياسية في الدول، وكيفية ممارسة الحياة السياسية للمجتمعات باعتبار أن هذه الأنظمة هي المرجعية العليا لصناعة

القرار، وتبني السياسات العامة بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية الشاملة (نقرش،2005).

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستخلص تعريفاً شاملاً لمفهوم التنمية السياسية كالتالي:

التنمية السياسية هي مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية، مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام سياسي تقليدي أو غير حديث إلى نظام سياسي حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة، من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية، قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات و السعي لحلها، والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيراً من أجل تحقيق أهداف معينة.

2.1.2 أهداف التنمية السياسية

التنمية السياسية مسألة ذات أهمية بالغة، لإعادة دفع المسيرة الديمقراطية وتعزيز إقامة المؤسسات وتوزيع الأدوار فيها، ومما تهدف إليه التنمية السياسية ما يلي : (أبو جابر، 2005).

1. إشراك المواطن في شؤون الدولة، والإيمان بقدرة المواطن على المشاركة الحقيقية في عملية الحكم، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في الحياة العامة، من أجل التقدم والعمران وإحساس المواطن بإنسانيته.
2. إدخال أفكار ومفاهيم جديدة، وإحلال قيم سياسية جديدة، من أجل إحداث تغيير جذري في أنماط التفكير نحو الدولة، ليشكل ذلك عاملاً إيجابياً من عوامل التغيير الاجتماعي نحو الأفضل.
3. بناء المؤسسات الدستورية التي تضع القواعد والحدود لجميع أفراد المجتمع، حيث تتصف هذه المؤسسات بالاستمرارية، حيث تعمل على إفساح المجال المناسب ورفع سقف الحريات لتوطين الديمقراطية.
4. إفساح المجال لبروز قيادات جديدة إلى المجتمع، حيث تعمل على صنع القرار بأسلوب عقلاني يعتمد الحوار المتواصل بين جميع الأطراف.

3.1.2 مفهوم التنمية الاقتصادية

يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعاً واسعاً ملماً بمختلف جوانب الحياة في المجتمع، سيتم تقديم أهم التعريفات التي وردت حول ذلك المفهوم كما يلي :

حيث تم تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تتضمن زيادة الدخل الوطني، والقضاء على التخلف بكافة مؤشراته وأسبابه، عن طريق تكافل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ضمن إطار إنتاج محدد تحكمه القوانين الاقتصادية، وضمن معطيات بشرية وسياسية وطبيعية مختلفة (العطار،2005).

كما تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تضمن نقل البلدان المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي، بالاعتماد على الموارد الاقتصادية الذاتية (قبلان،2009).

وعرفت أيضاً بأنها العملية التي من خلالها يتم تحقيق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (عجمية وآخرون، 2011).

ومن التعريفات التي قدمت للتنمية الاقتصادية بأنها الانتقال من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها إلى أخرى مستهدفة وأفضل منها (بن قانة، 2012).

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستخلص التعريف الشامل التالي :

التنمية الاقتصادية هي مفهوم شامل يتضمن التحديث، ويؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن، من أجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

4.1.2 أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية ترمي إلى تحقيق أهداف عديدة تتضمن رفع مستوى المعيشة للسكان، وضمان الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وتوفير مصادر القوة المادية للشعوب، مما يجعلها تستغني عن غيرها في متطلبات معاشها.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظراً لاختلاف ظروف كل بلد، واختلاف أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا أنه يمكن تحديد بعض الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية منها: (بكري، 1988)

أ. زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ذلك بأن الهدف الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها، و تزايد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

ب. رفع مستوى المعيشة : لابد من رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، بهدف تحقيق ضروريات الحياة المادية، ومستوى ملائم للصحة والثقافة، حيث أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، بل أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معانٍ.

ج. تقليل التفاوت في الدخول والثروات : وهذا هدف اجتماعي للتنمية الاقتصادية، فبالرغم من انخفاض مستوى الدخل القومي في الدول النامية، وهبوط مستوى نصيب الفرد من الدخل، فإنه يوجد فروق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عال من الدخل القومي، والعكس للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، حيث يجب تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع.

د. المساهمة في تغيير التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي: حيث تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي في الدول النامية، حيث هي مصدر الإنتاج والعيش

لغالبية السكان، وتلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدول يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة، لذلك لابد من إفساح المجال للصناعة من خلال إنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة.

5.1.2 العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية

تعد التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، أي لابد من تهيئة المناخ السياسي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتطبيق القانون، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. فرسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة، من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع. فالتنمية هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية (وهبان، 2003).

ويمكن القول بأن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية، وأن يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية، من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه (محمد، 2004).

كذلك فإن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في إعاقة أو تسهيل التقدم في المجال الاقتصادي. حيث أن التنمية السياسية تعد مؤشراً لحالة النظام السياسي الذي قد يسهل عملية النمو الاقتصادي (ناصر، 2003).

وهناك علاقة تبادلية بين الأبعاد الاقتصادية للتنمية وأبعادها السياسية. فمن جهة تعد التنمية الاقتصادية أحد مدخلات النظام السياسي، التي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلاته وأطرافه. ومن جهة أخرى، تعد التنمية الاقتصادية أحد مخرجات النظام السياسي، حيث يتوقف نجاحها على درجة شرعية هذا النظام، وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات وتوفير الأمن والاستقرار (هلال ومسعد، 2000).

ويرى البياتي أن هناك ترابطاً جذرياً بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي : (البياتي، 2008)

1. تعد العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية من العلاقات المتشابكة المثيرة للاهتمام. وفي إطار هذه العلاقة نجد أن النظام السياسي للدولة يؤثر على النظام الاقتصادي ويرتبط به. فإذا كان الفكر الاشتراكي يغلب على طابع النظام السياسي، فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية، وستقوم الدولة بالسيطرة على وسائل الإنتاج والموارد المختلفة. أما إذا كان النظام السياسي ديمقراطي وذا فكر رأسمالي، فإن السلطة الاقتصادية ستكون موزعة على وحدات القطاع الخاص، واحترام حقوق الملكية الفردية.
2. يعبر الفكر الاقتصادي الذي ينادي به السياسيون عن المذهب السياسي المتبع من قبلهم، وغالباً ما يخفي هذا الفكر الاقتصادي خلفه فلسفة الفكر السياسي، الذي قد يمثل التبعية في القرار والمصالح الشخصية، وكل هذا يؤدي إلى التخلف الاقتصادي وعدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي. وغالباً ما تكون القرارات والمشاريع الاقتصادية تحت سيطرة السياسي صاحب النفوذ المتبوع والسلطة الذي يملك القرار النهائي في تنفيذها. وفي الغالب هذا القرار لا يرتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للدولة، مع جهل صاحب السلطة بنتائج هذا القرار. لذلك يلجأ أصحاب القرار الاقتصادي في القطاع الخاص من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار خارج البلاد خوفاً من نتائج تلك القرارات التي تُتخذ من صاحب السلطة. ولتفادي هذه المشكلة يجب أن يعطي السياسي قراره بالتعاون مع الخبراء الاقتصاديين، حيث يساعد ذلك على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، التي من شأنها دعم المؤشرات الإيجابية، وضمان سير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت، وأن تكون الديمقراطية عامل يدفع إلى التنمية الاقتصادية.
3. كذلك تلجأ بعض الدول إلى سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، دون أن يحكم ذلك إطار سياسي واقتصادي محدد

يضمن مصلحة البلد، وهذا يسبب تعارض مع مصالح الوحدات الاقتصادية المحلية.

4. إن الحكم الصالح مرتبط بالنمو الاقتصادي، حيث أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصالح عاملاً مخفضاً لمخاطر الاستثمار. بالإضافة إلى أنه يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل. فالمناخ السياسي الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يسهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية. كما وتساعد الشفافية والوضوح في النظام السياسي على عدم هدر الأموال العامة أو إساءة استخدامها نتيجة المساءلة والرقابة الفعالة. مما يضمن كفاءة وفعالية أكبر في استخدام المال العام.

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (حنفي، 2013)، "جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات".

هدفت الدراسة إلى بيان ما هي أبرز الاتجاهات النظرية المفسرة لتأثير التغير الاقتصادي في مراحل التحول السياسي بعد الثورات؟ وما مدى تأثير هذا التغير في طبيعة القوى الاجتماعية، مثل الطبقة الوسطى ورجال الأعمال والفقراء وغيرها في مرحلة ما بعد الثورات؟ وهل ثمة علاقة بين تبني نظريات التنمية ونمط التحول السياسي في مراحل ما بعد الثورات؟. وقد استخدم الباحث المنهج النظري والتحليل الوصفي لبيان ذلك.

استنتجت الدراسة أن التعثر السياسي في المراحل الانتقالية بعد الثورات، وعدم حسم ملف الاستقرار الأمني، يخلقان عادةً بيئة اقتصادية غير آمنة للاستثمارات، ويعيق تدفق رؤوس الأموال، ويقلل حتى من ثقة مؤسسات التمويل الدولية في اقتصاديات دول الربيع العربي.

أوصت الدراسة بضرورة إيجاد رؤية تقويميـة حـول مـسارات العلاقـة، ومحددات تبني سياسات اقتصادية معينة بعد الثورات.

كانت الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هو الاطلاع على المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية في مراحل ما بعد ثورات الربيع العربي.

دراسة (اللوزي، 2012), "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مجلس الأمّة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام 1989-2011. تم استخدام المنهج القانوني والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتحقيق ذلك الهدف.

استنتجت الدراسة أن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط الحركة الحزبية. وكذلك يمكن للمؤسسة البرلمانية أن تلعب دوراً مهماً في عملية تهيئة الواقع الاقتصادي وتطويره، والذي يعتبر أهم المتطلبات الرئيسية للتنمية السياسية من خلال الاقتراحات التي يقدمها النواب للحكومة, لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية والتي تكون قابلة للتحقيق والتنفيذ من قبل الحكومة. كما يستطيع النواب من خلال الاتصال بدوائرهم الانتخابية والاطلاع على احتياجاتها ونقلها إلى الحكومة من أجل تطوير المستوى الاقتصادي لمناطقهم الانتخابية.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً بإعطائه صلاحيات أكثر، وذلك بعد إصلاح وتطوير قانون انتخابي عصري يتماشى مع تطورات عام 2011, ليفرز مجلس نيابي فاعل مشكل من أحزاب عصرية وليس من أفراد وفئات اجتماعية، الأمر الذي يتوقع منه تطوير العمل السياسي في الأردن وتفعيل الديمقراطية.

كانت الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة الاطلاع على ماهية الإصلاح السياسي في الأردن، ودور مجلس الأمة الأردني في الإصلاح السياسي. وكذلك

الاطلاع على عوامل التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي, ومؤشرات هذا التحول في الأردن.

دراسة (ناجي، 2012)، "انهيار التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية وأثر ذلك على الوحدة الوطنية في سوريا خلال فترة الحكم الأسدي".

هدفت الدراسة إلى البحث عن دور التعددية السياسية في سوريا وعلاقتها بالوحدة الوطنية ومدى تأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي المقارن ومنهج دراسة الحالة ومنهج النظم لبيان ذلك.

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة اعتماد متبادل بين التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي وبين الوحدة الوطنية. فالتنمية بشقيها السياسي والاقتصادي تؤدي إلى الوحدة الوطنية، بما تحقق من ارتباط الأفراد بمجتمعهم سياسياً واقتصادياً، وبالتالي تزيد من اهتماماتهم بالأمور الاقتصادية والسياسية. وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق وحدتهم الوطنية، كما أنه لو تحققت الوحدة الوطنية للأفراد سيؤدي هذا إلى استقرار سياسي في الدولة، من خلال استقرار النظام السياسي، والذي بدوره يؤدي إلى استقرار اقتصادي، وهذا يزيد فرص التنمية السياسية والاقتصادية في الدولة.

أوصت الدراسة بالعمل على جذب الأفراد إلى ساحة العمل السياسي وزيادة إحساسهم بالأمور العامة، وزيادة دعمهم وتأييدهم للقوى السياسية في الدولة. وهذا سيؤدي إلى التطوير المؤسسي والإداري والاستقرار الاقتصادي والسياسي. ذلك لان جوهر عملية التنمية هو تحقيق متطلبات الأفراد المادية والثقافية والروحية، على اعتبار أن الفرد هو جوهر عملية التنمية.

أما الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هي الاطلاع على دور التعددية السياسية ودور التنمية الاقتصادية والسياسية في الحفاظ على الوحدة الوطنية.

دراسة (البياتي، 2008)، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي".

هدفت الدراسة إلى بيان أن المحدد السياسي هو العامل الرئيس المؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية عربياً. وأن التنمية الاقتصادية رهن البيئة السياسية. وقد استخدم الباحث المنهج النظري والتحليل الإحصائي لبيان ذلك.

استنتجت الدراسة أن انعدام الثقة وضعف الإرادة السياسية لدى بعض البلدان العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي من المشكلات الكبرى (الـصامتة) التي تقف حائلا أمام مشروعات التعاون والتي تعود بالفائدة على المنطقة العربيـة كلها من جهة، وحتمية الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى.

أوصت الدراسة بما أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشـرات الاقتصادية. فعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون علـى بينة من موقعها الاقتصادي، وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الإيجابية.

أما الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هي الاطلاع على واقع الوطن العربـي اقتصاديا وسياسيا وما مدى تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

دراسة (الصرايرة، 2007)، "معوقات التنمية السياسية في الأردن، دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي".

هدفت الدراسة إلـى الكـشف عـن طبيعـة المعوقـات البنائيـة للتنميـة السياسية، وتحديد المعوقات البنائية التي تلعب دوراً أكبر فـي الحـد مـن التنميـة السياسية، والكشف عـن بعـض المتغيـرات الديموغرافيـة ومعوقـات التنميـة السياسية، وعن طبيعة الآليات اللازمة لتفعيل التنميـة الـسياسية. وتـم اسـتخدام التحليل الإحصائي للوصول إلى هذه الأهداف.

دلت النتائج المرتبطة بمحور العناصر الاقتصادية عن انخفاض مستوى الدخل للفرد، مما أدى إلى عدم شعوره بالأمن الاقتصادي. إضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي والذي يعد مسؤولية سياسية من وجهة نظر المواطن. وكانت اهتمامات المواطن اليومية تتركز حول تأمين معيشته فقط، وجعل انتخابه للمرشح فقط لتحقيق مطالبه الاقتصادية وليس كقيمة اجتماعية بحد ذاتها. كما أن شعور المواطن بالفشل الاقتصادي شكل لديه عدم رضا وقناعة حول الأداء السياسي للحكومة. وبينت الدراسة بأن الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة كان سبباً في ابتعاد المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.

وأوصت الدراسة بتشجيع المواطنين للانتساب للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ونشر الوعي المتعلق بأهمية الأحزاب في المجتمع الأردني من خلال المؤسسات التعليمية، وإيجاد قنوات اتصال فعّالة بين المواطن والمسؤول.

وكانت الفائدة المكتسبة من هذه الدراسة هو الاطلاع على المعوقات السياسية والاقتصادية التي واجهت التنمية السياسية في الأردن.

دراسة (عبد الهـادي، 2005)، "البعـد الاقتـصادي للتنميـة الـسياسية في الأردن(1989-2003)".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التطور الاقتـصادي علـى التغييـر الـسياسي فـي الأردن، وانعكاس ذلك على النظام الـسياسي الأردنـي باسـتخدام مـنهج تحليـل النظم والمنهج المؤسسي والمنهج الإحصائي.

استنتجت الدراسة أن التنميـة الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعيـة فـي الأردن هي نظام متكامل تحكمها علاقات ترابطيـة تبادليـة، بحيـث لا يمكـن أن تتحقق أهداف التنمية الشاملة إلا من خلال تنميـة اقتـصادية سياسـية اجتماعيـة متوازية. كما تبين أن التنمية الـشاملة فـي الأردن عمليـة مـستمرة لا تتوقـف عند حد معين، وإنما يتم التعامل معها مـن خـلال تقـويم شـامل مـستمر يقـوم على أساس تعزيـز جوانـب القـوة ومعالجـة جوانـب الـضعف مـا أمكـن. أوصت الدراسة بسن التشريعات والقوانين الاقتصادية التـي يكـون مـن شـأنها تعزيز الناتج المحلي، وتوفير الظـروف الملائمـة لتـشجيع الاسـتثمار، ودعـم الصناعة المحلية من خلال الحد من بعـض الممارسـات الـضارة الناجمـة عـن زيادة الواردات.

وكانت الفائدة المكتـسبة مـن هـذه الدراسـة الاطـلاع علـى مؤشـرات التنمية السياسية والتنميـة الاقتـصادية فـي الأردن، وعلـى العلاقـة المتبادلـة بينهما.

دراسة (المحمود، 2004)، " دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي".

هدفت الدراسة إلى تكوين رؤية موحدة بأهمية دور الإعلام التنموي في توفير المعلومة، وتعبئة الطاقات، بالاشتراك مع غيره من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف المنشودة، وإبراز دور الإعلام التنموي في الخطط التنموية الوطنية والقومية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان ذلك.

استنتجت الدراسة أن دور الإعلام العربي في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، هو دور دون المستوى المطلوب، لاهتمامه بالمسائل القطرية على وجه الخصوص نتيجة واقع التجزئة القومية، وارتباطه بتوجهات الأنظمة السياسية والقوى الاقتصادية الفاعلة، ولجوئه الدائم إلى التغطيات الموسمية والسريعة.

أوصت الدراسة بضرورة تغيير النظرة الرسمية نحو الإعلام على أنه أداة للتغيير وليس سلعة تباع وتشترى، وتخفيف الموانع القانونية المفروضة على المؤسسات الإعلامية.

كانت الفائدة المكتسبة من الدراسة الاطلاع على متطلبات الإعلام التنموي، ودوره في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي.

دراسة (Wiktorowicsz, 1999)، بعنوان " The Limits of Democracy in the Middle East: the Case of Jordan ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان في تحقيق التنمية السياسية، والتحول الديمقراطي في العالم العربي، وخاصة الأردن. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

استنتجت الدراسة أنه وبالرغم من تعبير القيادة السياسية الأردنية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي عن إرادتها في عملية التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، إلا أن الانفراج الديمقراطي الحقيقي ما زال ضعيفاً، وأن البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب سياسية ونقابات، ما زالت قاصرة عن لعب دور فاعل في عملية التنمية السياسية، ويعود ذلك لأسباب ذاتية تنظيمية ومالية،

وأخرى بيئية تتعلق بالنظام السياسي، ومنظومة القوانين المحلية والثقافة السياسية والموروث السياسي.

وأوصت الدراسة بأهمية تفعيل دور البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، وضمان حريتها في التعبير، بهدف تغيير الواقع لصالح توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعزيز قنواتها، وضرورة تفعيل مبدأ سيادة القانون ومبدأ العدالة، وتوفير نظام حوافز يقوم على أساس الإنجاز والكفاءة وتكافؤ الفرص.

الفائدة المكتسبة من الدراسة الإطلاع على العديد من محددات التنمية السياسية، مثل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وأهمية تفعيل دورها كأحد الوسائل الهامة لتحقيق التنمية السياسية.

دراسة (Pay, 1971)، بعنوان " Crises and Sequences in Political Development"

هدفت هذه الدراسة محاولة تحديد وتحليل المشاكل الخمس الرئيسية التي لازمت وتلازم التنمية السياسية تاريخياً، وهي الهوية والشرعية والمشاركة والاختراق والتوزيع، التي تواجه عملية تطور التنمية السياسية. وقد استخدم الباحث المنهج النظري لبيان ذلك.

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين المشكلة وأسبابها. وان العلاقة بين هذه الأزمات علاقة ترابطية، فكل منها تقود للأخرى. وتوضيح النتائج السلبية الناتجة عن هذه الأزمات منها : الصراع على الهوية، وإضعاف الدولة والنظام السياسي، وعدم القدرة الإنتاجية.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأزمات والتحديات التي تعيق عملية التنمية السياسية.

الفائدة المكتسبة من الدراسة الاطلاع على ماهية وتصنيفات أزمات التنمية السياسية.

دراسة (Milbrath, 1969)، بعنوان "Political Participation & the Citizen".

هدفت هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين المشاركة السياسية بما فيها الانتساب للأحزاب السياسية، وبين عدد من المتغيرات التعليمية والاقتصادية، باستخدام المنهج الوصفي.

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات السياسية والحزبية للإفراد، وبين مستواهم التعليمي والاقتصادي، فالأفراد ذوي الدخول المرتفعة والمستوى التعليمي العالي تكون اتجاهاتهم نحو النشاطات الحزبية أكبر من غيرهم من الأفراد. وتم تفسير هذه العلاقة على أساس الأمن الاقتصادي، ومفاده أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع والمستوى التعليمي العالي أقل خوفاً وقلقاً على مستقبلهم المادي من غيرهم، وعادةً يشعرون بأنهم فاعلون سياسياً أو يجب أن يكونوا كذلك، ومن هنا تكون ميولهم السياسية أكبر من سواهم. أما أفراد الفئة المتوسطة الدخل والمستوى التعليمي، فعادةً يكونوا قلقين على وضعهم ويحاولون الإبقاء على الوضع القائم، وبالتالي تكون ميولهم السياسية أقل من الفئات العليا.

أوصت الدراسة بضرورة التركيز على أهمية الأحزاب السياسية للنظام السياسي، لكونها تكون مصدر تغذية راجعة عقلانية وموضوعية هامة، وتسهم إذا ما أعطيت الفرصة في النقاشات والحوارات العقلانية والموضوعية، والتي تساعد النظام السياسي في تحديد أولويات الموضوعات والقضايا العامة التي تهم المواطنين.

الفائدة المكتسبة من الدراسة الاطلاع على دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، وعن المعوقات والعقبات إلى تعترض طريقها في هذه العملية.

6.1.2 ما تميزت به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

ساهمت هذه الدراسة في عدة أمور تتعلق في المجالات العلمية والعملية والتي من أهمها :

1. إن هذه الدراسة تأتي في أعقاب التطورات المتسارعة في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.
2. إن هذه الدراسة تأتي كدراسة تكميلية للدراسات السابقة، حيث تناولت دور التنمية السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن، وكذلك تبين أهمية العلاقة

الارتباطية بينهما، ووظفت المنهج الإحصائي لإثبات العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

3. إن هذه الدراسة استخدمت أداة الاستبيان لبيان تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن، على عينة مختارة وممثلة عن المجتمع الأردني.
4. محاولة هذه الدراسة تقديم مؤشرات حقيقية للعلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.
5. تساعد الدراسة متخذي القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في الأردن. حيث أن هذه الدراسة تعطي صورة لصناع القرار لمراجعة مواقفهم والإجراءات التي تتخذها الحكومة، لتوفير المناخ الإيجابي الذي يجعل من وسائل التنمية السياسية الشريك الحقيقي في عمليات التنمية المتنوعة، في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحولات السوق.

الفصل الثالث

واقع التنمية السياسية والاقتصادية في الأردن

1.3 المقدمة

برزت عملية التنمية السياسية في الأردن للدلالة على الخيارات الإستراتيجية التي حددتها النخبة السياسية في المجتمع الأردني، للوصول إلى الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي. وقد اقتضت التنمية السياسية تطوير القواعد القانونية المنظمة لشؤون حياة أفراد المجتمع، سواء من حيث العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو بين المؤسسات الرسمية في الدولة، أو بين أفراد الشعب أنفسهم.

احتلت التنمية السياسية أولوية لدى القيادة العليا في الأردن عام 1999. بُذلت كافة الجهود من أجل ترسيخ مفهوم التنمية السياسية نظرياً وعملياً في المجتمع الأردني. وكانت أولى هذه الخطوات هي وضع إستراتيجية خاصة بالتنمية السياسية. حيث جاءت هذه الإستراتيجية كتعبير عن رؤية القيادة السياسية في الدولة لتحقيق تنمية سياسية واسعة النطاق، تستند على أسس الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وتنسجم مع روح الدستور الأردني. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية مفاهيم متطورة وحديثة، يمكن من خلالها العمل على تحديث النظام السياسي الأردني (العضايلة، 2005).

وقد حدد كتاب التكليف السامي لعام 2003 الموجه لرئاسة الحكومة آنذاك أبرز ملامح مفاهيم التنمية السياسية في الأردن، من حيث ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع في العملية السياسية، مع التركيز على النزاهة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة والعدالة والمساواة، ومشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الأردنية والشباب الأردني، وتفعيل طاقاتهم واستثمارها في شتى مناحي الحياة. وقد تضمن كتاب التكليف المحاور الرئيسية لخطة التنمية السياسية في الأردن وكانت كالتالي:

1. قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني.

2. قانون الأحزاب السياسية الأردنية
3. قوانين المرأة وحقوقها.
4. مشاركة الشباب الفعلية في الحياة السياسية.
5. قوانين الصحافة والإعلام (كتاب التكليف السامي،2003).

وبذلك نجد أن القيادة السياسية في الأردن عبرت عن إرادتها الحازمة على نقل الأردن إلى مستقبل أفضل، والعمل على ترسيخ مفهوم التنمية السياسية إلى جانب التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول إلى تنمية شاملة في كافة نواحي الحياة في الأردن.

وفيما يلي بيان لأهم مرتكزات التنمية السياسية في الأردن:

2.1.3 المجلس النيابي والبرلماني

لقد شهد الأردن عودة الحياة الديمقراطية بعد أن توقفت لسنوات طويلة، بسبب الظروف الدولية والإقليمية والمحلية. فقد كان عام 1989 بداية عملية التحول الديمقراطي، ففي هذا العام تم إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر. تعد الفترة ما بعد 1989 فترة مهمة في تاريخ الأردن، نظراً لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي التي بدأت في تلك الفترة. فقد لاقى قرار العودة إلى الحياة النيابية عام 1989 من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية في 1989/11/8 ارتياحاً من كافة التيارات السياسية والقوى الوطنية والشعبية في الدولة، وعُدّ ذلك التوجه خطوة حكيمة من القيادة للخروج مما تمر فيه البلاد من ظروف اقتصادية صعبة، وذلك من خلال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ورسم مستقبل البلاد (الدعجة، 1996).

والجدول التالي يبين الأحداث الهامة في كل مجلس من مجالس النواب خلال الفترة (1989 – 2013)

الجدول رقم (1)

الأحداث الهامة في مجالس النواب خلال الفترة (1989 – 2013)

اسم المجلس	الأحداث الهامة التي حصلت في هذا المجلس	عدد أعضاء المجلس
المجلس النيابي الحادي عشر عام 1989	1. أجريت هذه الانتخابات وفقاً لنظام القائمة المفتوحة*. 2. إلغاء قانون الأحكام العرفية. 3. إقرار قانون الأحزاب السياسية عام 1992 . 4. إقرار قانون محكمة العدل العليا. 5. إقرار قانون المطبوعات والنشر. 6. إقرار قانون الدفاع. 7. صدور الميثاق الوطني عام 1991. 8. بحث قضايا الفساد. 9. دعم الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة. 10. المشاركة في المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية كافة.	80
المجلس النيابي الثاني عشر عام 1993	1. أجريت هذه الانتخابات وفقا لنظام الصوت الواحد**. 2. الموافقة على معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994	80
المجلس النيابي الثالث عشر عام 1997	3. أجريت هذه الانتخابات وفقا لنظام الصوت الواحد. 4. أبرز ما شهدته هذه الحقبة البرلمانية حدثين هامين الأول على الصعيد الداخلي ، وهو المتمثل بتسلم جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية وأدائه القسم الدستوري أمام مجلس الأمة. 5. والثاني على صعيد العلاقات البرلمانية الدولية ، حيث عقد في عمان في نيسان/أيار عام 2000 المؤتمر البرلماني الدولي . الدورة الـ (103) للاتحاد البرلماني الدولي حيث افتتحه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، حيث شاركت أعمال هذا الحدث وفود برلمانية تمثل الشعب الوطنية الأعضاء في حوالي (128)بلداً من بلدان العالم. 6. كذلك افتتح تحت الرعاية الملكية السامية ندوة برلمانية أفريقية – عربية حول القدس بعنوان « القدس لب الصراع العربي الإسرائيلي » ، أكد المشاركون في الندوة على عروبة القدس وأحقية الشعب الفلسطيني فيها وعلى أهمية السلام العالمي. 7. انعقد في عمان في 27 / كانون الأول / 1998 الاجتماع الطارئ لاتحاد البرلمانات العربية لتدارس سبل ودعم التضامن مع العراق ورفع الحصار عنه وشارك في الاجتماع الذي افتتح تحت الرعاية الملكية السامية جميع البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد.	80
المجلس النيابي الرابع عشر	1. أجريت هذه الانتخابات وفقا لنظام الصوت الواحد.	110

عام 2003	2. شهد الأردن في يوم الأربعاء 2005/11/9 ثلاث عمليات إرهابية استهدفت ثلاث فنادق في وسط عمان. 3. أصبح عدد أعضاء مجلس النواب الرابع عشر 110أعضاء بدلاً من 80 عضواً. 4. دخلت ست نساء المجلس الرابع عشر عن طريق تخصيص كوتا نسائية. 5. أجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر بعد (19) شهرا من حلول موعدها الدستوري ،أي بعد غياب دام سنتين كاملتين للحياة النيابية ، في ظل قانون انتخاب مؤقت مكون من (51) مادة شرعته الحكومة ذاتها التي أشرفت على الانتخابات.	
المجلس النيابي الخامس عشر عام 2007	1. أجريت هذه الانتخابات وفقا لنظام الصوت الواحد. 2. صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2009/11/23 بحل مجلس النواب الخامس عشر اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2009/11/24 كما صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب وفق أحكام القانون.	110
المجلس النيابي السادس عشر عام 2010	1. أجريت هذه الانتخابات وفقا لنظام الصوت الواحد. 2. تم إجراء تعديلات دستورية شملت العديد من المواد التي طالت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية و الحقوق والحريات و غيرها. 3. تم في هذا المجلس إقرار قانون انتخاب جديد لمجلس النواب بحيث أصبح عدد مقاعد البرلمان 150 مقعدا، وأصبح لكل ناخب صوتان: صوت للدائرة الانتخابية المحلية وصوت للدائرة الانتخابية العامة، وغيرها من التعديلات الأخرى 4. شهدت المنطقة العربية العديد من الثورات الشعبية والتي عرفت (بالربيع العربي) . 5. صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب اعتبارا من الخميس 2012/10/4،كما صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب وفق أحكام القانون.	120
المجلس النيابي السابع عشر عام 2013	1. أجريت هذه الانتخابات وفقاً للنظام المختلط***. 2. تشغيل مشروع الديسي عام 2013. 3. حصول الأردن على مقعد في مجلس الأمن الدولي عام 2013.	150

المصدر : (مصالحة، 2004، المشاقبة، 2005، اللوزي،2012، الهيئة المستقلة للانتخابات، 2013)

* نظام القائمة المفتوحة: تتيح للناخب عدداً من الأصوات تساوي ما لدائرته الانتخابية من مقاعد.

** نظام الصوت الواحد : ينص على أن لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد.

*** النظام المختلط : هذا النظام يمنح الناخب صوتين، صوت للدائرة المحلية المسجل فيها (نظام الصوت الواحد غير المتحول)، وصوت للدائرة العامة (نظام القوائم النسبية المغلقة).

وقد مارس المجلس النيابي خلال فترة الدراسة دوره في الرقابة على الأداء الحكومي، من مسائلة ومناقشة، وشارك بفعالية في عملية صنع القرار، وفي إصدار تشريعات جديدة، ولا سيما قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر، وإلغاء القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها الأحكام العرفية، وقانون الدفاع، مما ساهم في خلق نوع من التوازن والاستقرار السياسي. وتبني سلسلة من الإصلاحات السياسية لضمان استمرارية التقدم في مجال التنمية والإصلاح السياسي، ومن تلك الإصلاحات عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي، والتعديلات السياسية، والتي أرسى قواعدها الميثاق الوطني لعام 1991 (اللوزي، 2012).

وبذل المجلس النيابي مجهوداً كبيراً في إحداث نقلة نوعية في التنمية السياسية، وذلك عن طريق استحداث قوانين وتشريعات ديمقراطية ناظمة للحياة العامة والسياسية، وأبرزها تلك المتعلقة بقوانين الانتخابات، والأحزاب السياسية، والمطبوعات والنشر، والبلديات، وإقرار قانون نقابة المعلمين الأردنيين، إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بإصلاح القضاء، والإعلام الأردني.

ولتحقيق التنمية السياسية لا بد من الارتكاز على مؤسسات تقوم بتنفيذ هذه الآلية، وحتى يكون العمل مؤسسياً لا عشوائياً، ارتأت الدولة الأردنية إنشاء وزارة التنمية السياسية لتعمل ضمن قواعد محددة، وهي بناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار من الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعاليته، وإرساء نموذجاً لمجتمع مدني معاصر، متسامح، منفتح، متماسك، يساعد على الشراكة في الحياة العامة، وبفعل طاقات أبنائه يستثمرها لبناء أردن حديث ومتطور. بالإضافة إلى إطلاق شعار "الأردن أولاً"، و "كلنا الأردن"، والأجندة الوطنية من أجل تحقيق التنمية والتطوير في كل مجالات الحياة (إستراتيجية وزارة التنمية السياسية في الأردن، 2006).

وقد عاش الأردن قبل عام 1989 حالة من التوتر والتأزم الاقتصادي، حيث شهد في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية، اتسمت بارتفاع الأسعار وارتفاع عبء الدين الخارجي، وانتشار البطالة التي كان لها دوراً كبيراً في انتشار الفساد الإداري، كما كان لها آثار سيئة على الاستثمار ونقص الإنتاج، ، قامت

الحكومة جراء ذلك بعدة إجراءات اقتصادية وتبنت برامج التصحيح الاقتصادي، من أجل تخفيض عبء المديونية، وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الأردني، وتقليل الاعتماد على الخارج للحصول على العملات الأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة. كما اتبعت الحكومة سياسة الخصخصة التي طالت المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي تمتلكها الدولة، وبيعها للقطاع الخاص وللمستثمر الأجنبي، وتم ترشيد الإنفاق المالي (الدعجة، 2005).

وقد أثمرت جهود الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية، في تمكين الاقتصاد الوطني من التجاوب بمرونة مع التداعيات السلبية، الناجمة عن تعميق الاضطرابات السياسية والاقتصادية في المنطقة. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2014 نمواً هو الأعلى منذ عام 2010، وبنسبة 3.1%، مقابل نمو نسبته 2.8% خلال عام 2013. كما أن أداء الموازنة العامة شهد تحسناً واضحاً خلال عام 2014، فقد تراجع العجز المالي بعد المساعدات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 بمقدار 3.2 نقطة مئوية مسجلاً 2.3% من الناتج، بالمقارنة مع عجز نسبته 5.5% في عام 2013. وقد قامت الحكومة خلال عام 2014 بتبني عدد من الإجراءات والتشريعات الهامة التي من شأنها المساهمة في تعزيز البيئة الجاذبة لاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، مثل إقرار قانون الاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الضمان الاجتماعي (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2014).

3.1.3الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية أحد مظاهر الديمقراطية ومكون أساسي فيها. وقد كان للأحزاب في الأردن دوراً في التحولات الاقتصادية والسياسية، باعتبارها عامل مهم في الدفاع عن مصالح وأهداف المجتمع.

الأحزاب السياسية هي السمة الأبرز للتحديث والتنمية السياسية، حيث أنها تقوم بأدوار هامة في المجتمع مثل : خلق الوعي السياسي لدى الأفراد، والقيام

بعمليات التنظيم المجتمعي، وخلق الحراك السياسي، والقيام بالتعبئة والتجنيد السياسي، والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية، وتجميع المصالح وصنع السياسة العامة (Marcidis, 1967).

وبشكل عام تهدف الأحزاب إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، من خلال رفع مستوى القيم الايجابية، والعمل على التوعية والتثقيف السياسي. ومدى فاعلية الأحزاب للقيام بهذا الدور مرهون بعدد من العوامل مثل مستوى تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى تطور الحريات السياسية والنظم الانتخابية (المحافظة، 2006).

هناك عدة تعريفات تتعلق بتعريف الحزب السياسي منها :

الحزب السياسي هو عبارة عن إتحاد أو تجمع من الأفراد، ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي أو المحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، وتستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها (الغزالي، 1987).

أما قانون الأحزاب السياسية في الأردن رقم 16 لسنة 2012، عرف الحزب السياسي بأنه : كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين وفقاً لأحكام الدستور وقانون الأحزاب، بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية (قانون الأحزاب السياسية، 2012).

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في العملية الديمقراطية يمكن إيجازها كالتالي (الجعيدي، 2011) :

1. تأكيد الحوار الديمقراطي: يؤدي وجود الأحزاب السياسية إلى تنوع الحوار الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة مما يؤدي إلى أفضل الحلول المتاحة للمشاكل العامة. وتبادل وجهات النظر بين الأحزاب يؤدي إلى إلقاء المزيد من الضوء على الجوانب المختلفة للمشكلة التي تواجه المجتمع. كما أن وجود تباين في الآراء يؤدي في الختام إلى بيان المزايا والعيوب المرتبطة

بكل حل يمكن تقديمه لعلاج المشكلة موضوع البحث. وعلى ذلك يمكن تفادي الأخذ بالحلول الرديئة وتفادي الكثير من العيوب، واختيار الحلول التي تجمع أكبر قدر ممكن من المزايا، ولا يمكن أن يتحقق هذا ما لم توجد أحزاب متعددة متنوعة الاتجاهات.

2. تأكيد حرية الفكر والرأي: مما لا شك فيه أن تعدد الأحزاب ووجودها في المجتمع يؤدي إلى تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات مما يؤكد في الختام حرية الفكر والرأي التي عني بها المشرع الدستوري في جميع الدول المتمدنة.
3. تداول السلطة: إن أهم ما يميز الأحزاب السياسية هو أنها تؤدي إلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ولا يجعل البلاد تسير في خط واحد لا تحيد عنه. حيث أن لكل حزب فكره وأيدلوجيته التي ينطلق منها والتي من خلالها تظهر شخصية الحزب السياسي في الحياة العامة.
4. تكوين القادة المؤهلين: إن تعدد الأحزاب يسمح بإعداد القادة السياسيين على اختلاف توجهاتهم ولاسيما عند تعدد الأحزاب حيث تكون المنافسة على أشدها.

عُرف العمل الحزبي في الأردن، منذ بواكير قيام إمارة شرق الأردن، واستمر إلى أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، حيث عطلت الأحكام العرفية العمل الحزبي المرخص، مع بقاء الأحزاب على عملها بصورة غير علنية حتى الانفراج الديمقراطي في عام 1989، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، والذي رُخصت عشرات الأحزاب السياسية بموجبه. وجرى لاحقاً إصدار قوانين جديدة للأحزاب، فصدر القانون رقم 19 لسنة 2007، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 16 لسنة 2012 وهو ساري المفعول حتى الآن (العدوان، 2013).

وهناك مشروع قانون جديد للأحزاب لسنة 2014.

ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية المرخصة[1] التي ظهرت في الأردن بعد عام 1992 إلى أربعة تيارات رئيسية هي : (عفيف وآخرون، 2008، مديرية الأحزاب والدراسات والشؤون القانونية، 2009)

أ. التيار القومي: وتقوم مبادئه بشكل عام على فكرة الوحدة العربية، حيث يرتكز هذا التيار على دعم التوجهات الشعبية والوطنية والقومية نحو وحدة الأمة العربية في جميع المجالات، ومن أهم الأحزاب التي تمثل هذا التيار حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل القومي.

ب. التيار الديني (الإسلامي): ويدعو هذا التيار إلى اتخاذ الدين الإسلامي كأساس ومنهج في الحكم، ويسعى إلى إقامة الشريعة الإسلامية في جميع مجالات الحياة، ويندرج تحت هذا التيار العديد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين، حيث تمثل جبهة العمل الإسلامي الذراع الحزبي لجماعة الإخوان المسلمين، كما يمثل هذا التيار أيضاً حزب الوسط الإسلامي.

ج. التيار اليساري الماركسي: ويتخذ هذا التيار من المنهج الماركسي الاشتراكي منهجاً للعمل والتنظيم، ومن أهم هذه الأحزاب التي تندرج في إطار هذا التيار الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد).

د. التيار المحافظ الوسطي: وهو قريب بشكل عام من النظام السياسي ومنهجه في الحكم، ويركز على مبادئ محكومة بعقيدة أو فكرة محددة، مثل الإيمان بالديمقراطية، والتعددية السياسية والحريات العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومن أهم الأحزاب التي تندرج في إطار هذا التيار حزب الجبهة الأردنية الموحدة، الحزب الوطني الدستوري، وحزب الأمة.

4.1.3 فاعلية الأحزاب السياسية في الحياة السياسية والاقتصادية في الأردن:

1. منذ استقالة الحكومة (حكومة التعددية الحزبية) عام 1957، لم يطلب النظام السياسي الأردني من أي حزب سياسي تشكيل حكومة حزبية. إلا أنه في عام

[1] . هناك جماعات سياسية ناشطة غير مرخصة كأحزاب اتحاد الشيوعيين الأردنيين، وتجميع الشيوعيين، وحركة اليسار الاجتماعي، وبعض الجماعات والتنظيمات الأخرى المتطرفة.

1989 تم إشراك بعض نواب الأحزاب السياسية في الحكومة آنذاك، حيث تقلد عدد منهم مناصب وزارية، ومن ضمنها وزارة التربية والتعليم، حيث تقلدها احد الأعضاء البارزين في ذلك الوقت في جماعة الإخوان المسلمين. فشلت الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق معظم ما طرحته من شعارات في حملاتها الانتخابية عند مشاركتها في الحكومة. وتعود أسباب ذلك إلى الكثير من الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت سلباً على الساحة الأردنية المتمثلة بالأزمة الاقتصادية، وأحداث نيسان عام 1989، وغزو العراق للكويت، وانقطاع المساعدات العربية عن الأردن (العزام، 2006).

2. في عام 1992 صدر قانون الأحزاب السياسية الأردنية، الذي بموجبه تم ترخيص العديد من الأحزاب السياسية، حيث كان هذا بمثابة اعتراف من الحكومة بشرعية هذه الأحزاب، وهذا يعني أن الوصول إلى السلطة من قبل هذه الأحزاب لا يتم إلا بالطرق الشرعية حسب رؤية النظام السياسي، فالانتخابات أحد الطرق الشرعية. فبموجب قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 تم انطلاق الحياة الحزبية على الساحة الأردنية من جديد، بعد فترة انقطاع طويلة من تحقيق نوع من المشاركة في الانتخابات لعضوية مجلس النواب، ولكن لم ترتق هذه المشاركة إلى المستوى الذي يحقق لها أغلبية برلمانية تستطيع من خلالها إملاء شروطها على السلطة التنفيذية، وممارسة الضغوط اللازمة لتحقيق أهدافها وذلك نتيجة ضعف برامجها، وزيادة عددها، وعدم مقدرتها في التأثير على الرأي العام واستقطاب المواطنين.

3. نتيجة مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية قبل ترخيصها، وتحقيق بعض النجاحات ونتيجة للمستجدات على الساحة السياسية في الأردن، ودخوله في معاهدات السلام الإسرائيلية، واتفاقية الحكومة مع صندوق النقد الدولي بخصوص المديونية، تبنى نواب المعارضة مواقف مناهضة لمواقف الحكومة، مما حدا بالحكومة إلى تحجيم دور أحزاب المعارضة، فقامت بإصدار قانون الانتخاب المؤقت لعام 1993 (قانون الصوت الواحد)، الذي أدى بدوره إلى تقليص عدد النواب الحزبيين في مجلس النواب الثاني عشر، وإلى تزايد نواب

العشيرة، وقد دفع نظام الصوت الواحد بالأحزاب السياسية بما فيها أحزاب المعارضة إلى اللجوء إلى العشيرة لتحقيق نجاحات نيابية، مما ساهم في إضعاف دور الأحزاب السياسية، والتقليل من فرص نضجها. كما قال أيضاً من فاعلية النائب واقتصار دوره على دائرته الانتخابية، الأمر الذي أثر بالتالي سلباً في دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (شناق، 2006).

4. كذلك إن ما وراء أسباب محدودية دور الأحزاب في التنمية السياسية، تجاوز الأحزاب السياسية الممارسة الديمقراطية في تداولها للسلطة، وافتقارها إلى المؤسسية في تفاعلاتها الداخلية، وممارستها المحسوبية والواسطة وافتقارها إلى كوادر ذات خبرة حزبية، وهيمنة قياداتها المتنفذة على آلية صنع القرار فيها.
5. تعاني الأحزاب السياسية الأردنية من ضعف الإقبال الجماهيري، ومن عزوف المواطنين عن الانتساب إليها، نتيجة للعديد من الأسباب، بعضها يعود إلى طبيعة برامج هذه الأحزاب التي لم تعالج المسائل المهمة للمواطنين، ولا تؤثر على مجريات الأمور، وبعضها يعود إلى اعتماد هذه الأحزاب على النفوذ العشائري، وأسباب أخرى تعود إلى النظرة السلبية من قبل المواطنين تجاه هذه الأحزاب، نتيجة الموروث التاريخي السيئ للعمل الحزبي في الساحة الأردنية، وهناك سبب آخر تمثل في طول فترة منع الأحزاب، مما أثر سلباً في فاعلية الأحزاب في تكوين الرأي العام وتوجيهه (أبو الراغب وآخرون، 2003).
6. كذلك فإن دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق رغبات المواطنين ضعيف، فهي ما زالت بعيدة عن تلمس حاجات المواطنين، ففي دراسة قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2006، أشارت أنه عند سؤال المستجيبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس أم خدمة مصالح قياداتها، أفاد 58.7% من المستطلعين أنها تعمل لخدمة مصالح قياداتها، بينما أفاد 14% من المستطلعين أنها تعمل لخدمة مصالح الناس، وهذا يفسر بعد المواطنين عن الأحزاب السياسية، الذي نتج عن شعورهم بان الأحزاب السياسية لا تخدم مصالحهم المجتمعية (العزام، 2003).

7. أما دور النواب الحزبيين فهو لا يضيف أي دور يذكر في دعم دور الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، فلا يوجد دور متميز عن دور النواب غير الحزبيين، فهو يتسم بالدعاية الانتخابية أكثر منه تقديم خدمة المواطنين، كما أن هذا الدور يتسم بالمحسوبية والشللية وخدمة فئة قليلة من ناحية الذين انتخبوهم، على حساب مصالح بقية الناخبين في الدائرة الانتخابية، ومصالح المواطنين بشكل عام. ففي دراسة تناولت اتجاهات أعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر حول عدد من القضايا، من هذه القضايا أداء النواب الحزبيين، فقد ارتأى 74.4% من أعضاء مجلس النواب بأنه ليس بالمستوى المطلوب، مقابل 24.4% قالوا عكس ذلك (المشاقبة والهزايمة، 2000).
8. أما عن برامج الأحزاب وشعاراتها فهي ما زالت بعيدة عن الواقع وعن مس حاجات المواطنين، فهي تطرح شعارات كبيرة لا تستطيع تنفيذها. ففي دراسة للعزام أظهرت بأن اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية سلبية، وأن الأحزاب السياسية بقيت منهمكة في طرح شعارات عامة ومقالية ومتناقضة أحياناً، هدفها تحريك الشارع لخدمة مصالح ذاتية (العزام، 2003).
9. أما من ناحية دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية الاقتصادية، يلاحظ أن البرامج الاقتصادية لهذه الأحزاب لم تتطور على مدى السنوات الماضية، بخلاف التطور الكبير في خطابها السياسي، وعلاقتها مع الدولة بهذا الخصوص. وقد قامت الأحزاب السياسية بصياغة برامج اقتصادية بشأن عدة قضايا رئيسية، مثل التجارة الخارجية والتعاون الإقليمي، والسياسة المالية والضريبية، وتحديات البطالة والفقر وعجز الموازنة، حيث أن برامجها لا تتعدى أكثر من ذلك. فالأحزاب السياسية تفتقر إلى برامج اقتصادية مالية ونقدية فعالة، ورؤية اقتصادية واضحة وشاملة، لأن قياداتها لم تكن تتوقع أن تصل إلى السلطة. فهي تعتمد في طرحها الاقتصادي على الشعارات البراقة التي لا تطبق على أرض الواقع (الكوفحي، 2012).

5.1.3 مؤسسات المجتمع المدني

ظهرت فكرة المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر. ويعتبر Alexis de Tocavile من الأوائل في مجال المجتمع المدني، والذي أشار إليه في كتابه (الديمقراطية في أمريكا 1835)، وقد رأى أن المرتكز الرئيسي الذي يدعم الحكومة لا يقوم فقط على المشاركة الانتخابية للأفراد، بل يوجد هناك مرتكزات أخرى ومن أهمها: المجتمع السياسي الذي يتمثل بانضمام الأفراد إلى الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وهو الذي يعبر عن انضمام أفراد المجتمع إلى المنظمات غير الحكومية (المهنية)، والتي تلعب دوراً في دعم الحكومة من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد، وتنمية الحريات الديمقراطية (رشيد، 2003).

وقد تعددت الآراء والمفاهيم حول مفهوم المجتمع المدني بتعدد المدارس الفكرية المختلفة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

يعرف المجتمع المدني بأنه: المجتمع المتعدد التنظيمات الطوعية، والتي تشمل: الأحزاب، النقابات، الاتحادات، الروابط والأندية، جماعات المصالح، وجماعات الضغط، وغير ذلك من المؤسسات غير الحكومية التي تمثل أفراد المجتمع في السلطة (الهويدي، 1993).

بينما اتفق نخبة من المثقفين والمفكرين العرب على وضع التعريف الإجرائي الآتي – وهذا إثر انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 - : إنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة السياسية في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (أبو هيف، 2002).

شهدت منظمات المجتمع المدني في الأردن تطورات كبيرة عبر مراحل تاريخ نشأة الأردن منذ عام 1921، متأثرة بالتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

و منذ تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم، بدأت عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي والانخراط في غمار العولمة بشكل كبير، ودخول الأردن في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وتقوية العلاقات مع المؤسسات الدولية، مما ساهم في توفير بيئة داخلية وخارجية داعمة للمجتمع المدني، حيث أن غالبية الاتفاقيات الدولية تدعو إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، وكانت هناك بنود واضحة في تلك الاتفاقيات تشير إلى ذلك، فبدأت المنظمات الدولية تنشط بالعمل في الأردن من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وهذا وفر إطاراً مهماً لانتشار التنظيمات المدنية (العناقرة، 2008).

وتشير الإحصاءات الرسمية في عام 2008 إلى أن عدد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأردن بشكل عام لم يتجاوز (2000) منظمة ومؤسسة، ينضم إليها نحو (800) ألف شخص، ومنها (800) جمعية خيرية، (300) هيئة ثقافية، (45) مركز للدراسات والبحوث، والتدريب والإرشاد النفسي، إضافة إلى أكثر من (35) مؤسسة أجنبية غير حكومية تعمل مع الأردن منذ الأربعينات تعمل على تعزيز ديناميكية المجتمع من خلال دعم برامج اجتماعية واقتصادية، مستمدة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، وتوفير الفرص الاقتصادية (العبادي، 2008).

كما حدثت تعديلات كبيرة على القوانين الناظمة لعمل المجتمع المدني، وأبرزها قانون الجمعيات لسنة 2008 وتعديلاته، والذي تم بموجبه إنشاء سجل الجمعيات الخيرية ومحاولة تحديد مرجعيات للمؤسسات المدنية. كما أن تبني الأردن خياراً اقتصادياً ليبرالياً حراً، خلق أجواء مشجعة لبروز تنظيمات مدنية عديدة، وأظهرت الإحصاءات أن عدد التنظيمات المدنية الأردنية عام 2013 قد بلغ 4771 منظمة مجتمع مدني، تقع غالبيتها تحت مظلة قانون الجمعيات، تتوزع على 19 فئة من التنظيمات المدنية تشمل الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والروابط العائلية ومنظمات أصحاب العمل وغرف التجارة والصناعة والشركات غير الربحية.

6.1.3 فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاقتصادية في الأردن:

1. العديد من مؤسسات المجتمع المدني تغيب عنها الانتخابات الدورية التنافسية، حيث يتم تجديد غالبية الهيئات الإدارية من خلال التزكية وهذا ما يفسر استمرار بعض الهيئات الإدارية لفترات طويلة (الشطناوي، 2000).
2. أن مشاركة أعضاء الهيئات العامة تتسم بالضعف لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والأندية، وتقتصر هذه المشاركة في كثير من الأحيان على المشاركة في انتخاب شخص أو فئة معينة دون المشاركة في الأنشطة التي تنفذها المنظمة (العدوان، 2004).
3. شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في عدد مؤسسات المجتمع المدني، ولكن لا يقابل هذا التوسع الكمي نشاطاً نوعياً، فقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني إلى ما يقارب 4771 منظمة.
4. تشكل الجمعيات الجزء الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني، وغالبية هذه الجمعيات تعمل تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، ويقتصر نشاطها على العمل الخيري الاجتماعي، ولا تحاول ممارسة أنشطة ذات تأثير سياسي، وتنأى بنفسها عن الأنشطة ذات الطابع السياسي التي قد تدخلها في خلاف مع الحكومة (عوض، 2009).
5. شهد نشاط العديد من مؤسسات المجتمع المدني تراجع والتي كانت حتى فترة ليست ببعيدة ناشطة ومؤثرة في الحياة العامة. ويعود هذا إلى ضعف الإمكانات المادية، وعدم قدرتها على تمويل أنشطتها في ظل ضعف مصادر التمويل أو عدم توافرها، باستثناء النقابات المهنية التي تتمتع بموارد مالية ضخمة. في حين تعاني غالبية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى حالة من عدم الاستقرار في مواردها المالية، فالدعم الذي تقدمه الدولة لها لا يمكنها من القيام بدورها، فتتجه إلى الاعتماد على التمويل الأجنبي الذي يخضع لترتيبات صارمة (شناق، 2006).

6. يلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والنشطة معظمها يتركز في العاصمة عمان، وإهمال باقي المحافظات، وخاصة المناطق الأقل تطوراً. وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف منظمات المجتمع المدني يتواجد في العاصمة عمان، ويتوزع النصف الآخر على باقي المحافظات. مما يساهم في خلق فوارق تنموية كبيرة لصالح المركز على حساب الأطراف، مما يؤثر سلباً على فاعلية وكفاءة هذه المؤسسات (الحوراني وآخرون، 2004).
7. كانت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية هي الأكثر نشاطاً وحركةً وتأثيراً خلال فترة الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً جديداً بزيادة تأثير دور بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعيات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والتي باتت تلعب دوراً متنامياً في نشر الوعي والثقافة الديمقراطية والمدنية (حمايل، 2000).
8. يلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني تعاني من ضعف في التنسيق والترابط فيما بينها، ومن ضعف في إقامة تحالفات وطنية منسجمة، الأمر الذي يحرمها من إيجاد جماعات ضاغطة ومؤثرة على أصحاب ومؤسسات صنع القرار.ويعود السبب في ذلك إلى سيادة ثقافة المنافسة والصراع على حساب ثقافة التوافق والإجماع، وإلى غياب الأطر الديمقراطية الحقيقية التي تميز المجتمع المدني، إضافة إلى طغيان الشخصنة على قيادته.
9. كما تغيب مبادئ الحكم الرشيد عن أداء بعض مؤسسات المجتمع المدني من شفافية ومساءلة ومشاركة وإجراءات مالية وإدارية واضحة، وهذا يؤثر على نظرة الدولة لمثل هذه المؤسسات للمجتمع المدني.
10. تسعى منظمات المجتمع المدني الأردني لبناء الأردن على قاعدة حديثة، وتقوم دعائمها على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال خلق الفرص الإنتاجية، ومحاربة الفقر والبطالة، وتحسين مستوى معيشة الفرد من خلال إنشاء ودعم المشاريع الصغيرة وتمويلها، وجلب المنح للأسر الفقيرة، وتأمين فرص العمل من خلال تنمية المهارات التقنية والمعرفية اللازمة لدى الفرد للمشاركة الفاعلة في سوق العمل وربط الفرد مع فرص العمل. وإقامة تعاون وشراكة بين

القطاعين العام والخاص، في المجالات الأكاديمية والتقنية والسياسية والاقتصادية. وصياغة رؤى اقتصادية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لاقتراحها على صانع القرار بعيداً عن التجاذبات والتناقضات والتكتلات والحوارات السياسية بشفافية وإيجابية (مركز الأردن الجديد للدراسات، 2004).

7.1.3 وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام بكافة أشكالها السمعية، والمرئية، والمقروءة دوراً كبيراً في التأثير على الرأي العام وتشكيل توجهاته واتجاهاته، أو تعبئته باتجاه أهداف أو قضايا معينة. وتعد وسائل الإعلام أدوات مهمة في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لذا تستخدم كوسيلة للتأثير وتغيير الاتجاهات لدى الفئات المستهدفة.

وتؤكد النظريات الإعلامية المختلفة، على أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تنمية المجتمعات الإنسانية وتطويرها. يعد الإعلام أحد أهم مؤسسات التنمية السياسية. ومن هذا المنطلق فإن وسائل الإعلام تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة تجاه المجتمعات وتطورها. وقد أولت الدراسات الإعلامية أهمية خاصة للدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات وخاصة في الدول النامية، إلى درجة أنها اعتبرت التنمية هي الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام. وفي إطار وظيفة التنمية تحقق وسائل الإعلام وظائفها الأخرى، من إعلام وإرشاد وتوجيه وتثقيف وتنشئة اجتماعية وسياسية وتهيئة المناخ الملائم للتنمية، ونشر الأفكار (حجاب، 2003).

ويقصد بوسائل الإعلام جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلى الجماهير المتلقية ما يجري من حولها عن طريق السمع والبصر (مذكور، 1985). وتتجسد وسائل الإعلام في الراديو، والتلفزيون، والصحف والمجلات، والكتب، والسينما، والإعلان. وتعد هذه الوسائل من أهم المؤسسات التي تؤثر في شخصية وقيم وأفكار وممارسات أفراد المجتمع على المستوى البعيد (الحسن، 1998).

وكذلك تعد وسائل الإعلام بصفة عامة منهج وعملية تقوم على هدف التنوير والتثقيف، والإحاطة بالمعلومات الصادقة التي تخاطب عقول الأفراد، لترفع من

مستواهم وتدفعهم إلى العمل من أجل المصلحة العامة، فالإعلام هو نشر الأخبار والمعلومات والآراء على الجماهير (إمام، 1981).

8.1.3 فاعلية وسائل الإعلام في الحياة السياسية والاقتصادية في الأردن :

1. لقد رفع الأردن شعار التنمية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأعلنت القيادة الأردنية بأن هذا التحول لا رجعة فيه، وطلبت من الشعب الأردني أن يكون شريكاً حقيقياً في ذلك. حيث أن القيادة السياسية الأردنية تواصل تأكيدها على أهمية دور وسائل الإعلام في الحياة العامة، وفي عمليات التنمية المختلفة، ولا سيما السياسية منها على اعتبار أن التنمية السياسية ضرورية لأوجه التنمية الأخرى جميعها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وللحكم الرشيد. وقد ركزت رؤية القيادة السياسية العليا للإعلام الأردني على ضرورة بناء نظام إعلامي أردني حديث يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية بحيث يتماشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي والثقافي التي ينتهجها الأردن (الموسى، 2003).
2. وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إجراء إصلاحات قانونية لتحفيز وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لتؤدي دورها في هذه الإصلاحات. إثر ذلك حققت وسائل الإعلام الأردنية خطوات ملحوظة في تطورها، فأخذت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون تنوع في برامجها، محاولة إبراز وجهة النظر الأخرى غير الرسمية والتي اعتادت على تجاهلها وتبنيها لوجهة النظر الرسمية.
3. سمح قانون المطبوعات والنشر لعام 1993، بظهور العديد من الصحف الجديدة اليومية والأسبوعية المستقلة، التي أصبحت قادرة بموجب هذا القانون على تقديم وجهة النظر الثانية غير الرسمية، ومع أن بعض هذه الصحف كانت أحياناً تقدم صحافة صفراء وشعبية، تعتمد الإثارة والمقولات بهدف التسويق، إلا أن بعضها كان يكشف ممارسات الفساد الإداري والمالي، كما هو الحال في قضية أنابيب البترول التي كشفتها جريدة العرب اليوم (الموسى، 2003).

4. ومنذ أن نشأت فكرة التنمية السياسية والصحافة الأردنية تهتم وتشجع التنمية السياسية، وتفرد صفحات حول مواضيعها المثارة كالإصلاح السياسي وقوانين الأحزاب ومجالس النواب وغيرها (القضاة، 2008).
5. وكذلك هناك ارتباط قوي بين التلفزيون الأردني ووزارة التنمية السياسية، حيث تقوم العلاقة بينهما على أسس من الشراكة. فقد تم التنسيق بين هذه الوزارة والتلفزيون الأردني على إعداد مجموعة من البرامج ونشرات التوعية، يكون الهدف الرئيسي لها إعلام المواطن بحقوقه الدستورية، وما هو مناط به من واجبات وما له من حقوق، وأعتبر هذا التعاون مواكبة للتحولات الديمقراطية (المجلس الأعلى للإعلام، 2005).
6. تضمنت بنود محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية استكمال تطوير قوانين الإعلام لتحقيق مزيد من الحريات الإعلامية، بالإضافة إلى حملات توعية وتثقيفية تشمل برامج تلفزيونية وإذاعية، ورسائل قصيرة بالهواتف المتنقلة وبالبريد الإلكتروني، ونشر المفاهيم الديمقراطية وتطبيقاتها السياسية والمجتمعية، عن طريق وسائل الاتصال الاجتماعي، وبالتعاون مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
7. يقوم الإعلام في الأردن بدور مهم وحاسم في مجالات التثقيف والتوعية وإدامة الحوار، من أجل تفعيل دور المواطن في بناء التنمية، ودعوة المواطنين إلى المشاركة في صنع القرار، من خلال حسر الهوة بين المواطن والمسؤول، وبناء حوار قائم على الثقة والشراكة التفاعلية وبعيداً عن الأجندة الضيقة (العبد الله وآخرون، 2007).
8. لا زالت وسائل الإعلام الأردنية بمعظمها أسيرة وجهة النظر الواحدة, فالإعلام الأردني يعاني من التغيير المستمر لقوانين المطبوعات والنشر التي ما زالت تحد من الحريات، كما أن غياب قانون يضمن حرية الوصول إلى المعلومات، والغموض في بعض نصوص القوانين ذات العلاقة بقوانين الإعلام كقانون نقابة الصحفيين، وقانون العقوبات وقانون انتهاك حرمة المحاكم، أسهم في إرباك العمل الإعلامي والصحفي. فضلاً عن ضعف نقابة الصحفيين في الدفاع عن

حقوق أعضائها لعدم تمتعها بالاستقلالية الإدارية والمالية, ويتعرض الإعلام الأردني لبعض الممارسات المألوفة التي تحد من حرية عمله، فهناك صعوبة الحصول على المعلومات، علاوةً على التدخل في العمل الصحفي والمنع من حضور الفعاليات العامة، فضلاً عن الإحالة إلى المحاكم والاعتقال، وممارسة ضغوط لعدم الانفتاح على الرأي الآخر، والقيام بالرقابة المسبقة (خريسات، 2000).

9. أسهمت وسائل الإعلام الأردنية في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب، من خلال التأكيد على مفاهيم الريادة والابتكار والمغامرة، المحسوبة في إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة، بدلاً من مطاردة حلم الحصول على وظيفة مكتبية، والانتظار شهوراً عديدة أو حتى سنوات قبل أن يتحقق هذا الحلم، إذا كتب له أن يتحقق. حيث تسهم وسائل الإعلام إسهاماً كبيراً بتعريف الشباب بالفرص الموجودة في الواقع الاقتصادي، والمساهمة في تغيير المفاهيم والقيم التي تزيد الأمور تعقيداً، وتحول دون تمكين الشباب اقتصادياً (أبو ريشة، 2015).
10. وسائل الإعلام الأردنية لها دور مهم في تفعيل الأدوات اللازمة للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع الثقافة الاستثمارية لشريحة واسعة من الأفراد، بالبرامج والأخبار والتحليلات والمقابلات، وأيضاً تعد وسيلة فاعلة لطرح هموم رجال الأعمال ومتطلباتهم والمشكلات والعقبات التي يعانونها، وتفتح قناة اتصال غير مباشرة بينهم وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما أنها تلعب دور المراقب المستقل في متابعتها إنجازات وإخفاقات الجهات الحكومية الراعية والمشرفة على النشاط الاقتصادي. وهذا الدور المهم لوسائل الإعلام ربما يتضح جلياً خلال الأعوام الماضية، عندما توسعت المطبوعات الصحافية في تغطية كل ما له علاقة بالشأن الاقتصادي وأولته اهتماماً خاصاً، وأسهم دخول القنوات التلفزيونية على الخط في دعم هذا الدور (الفايز، 2007).
11. الإعلام الوطني يعمل على إبراز النشاط الاستثماري الناجح في المملكة، سواء في الصحف أو الإذاعة والتلفزيون أو المواقع الالكترونية، حيث يعمل الإعلام الأردني على إعطاء مساحة لقصص النجاحات التي يحققها أردنيون يعملون في

صناعة الاستثمار، من أجل تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الخارجية، مما يسهم فعلاً لا قولاً في التخفيف من حجم البطالة والفقر، ويزيد من المسؤولية الاجتماعية لهذه المشاريع والشركات تجاه المجتمع المحلي (الرواشدة، 2015).

12. يعد الإعلام الأردني عاملاً أساسياً في الترويج السياحي، من خلال إعطاء الصورة الصحيحة والمشرقة عن البلد، وتقديمه للعالم والتعريف به وبمنتجه السياحي بشتى أنواعه. حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في وضع السائح بالصورة الواقعية، من خلال وظيفته الأساسية وجوهرها، والتعريف بما يتميز به البلد وما يحتوي من معالم سياحية، سواء أكانت طبيعية أم أثرية تاريخية أو أي مظهر آخر أو مجال من مجالات الجذب السياحي، وذلك باستخدام كافة الوسائل الإعلامية والاتصالية القادرة على جذب السياح الأجانب والعرب والمواطنين.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضا مفصّلاً لنتائج الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضياتها المطروحة والتي هدفت للكشف عن تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن. كما يتضمن مناقشة لنتائج الدراسة وتفسيرها وفقاً لتسلسل أسئلتها وفرضياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدريج المقياس المستخدم في الدراسة (مقياس ليكرت الخماسي) كما يلي:

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق بشدة
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

واستناداً إلى ذلك فإنّ قيم المتوسّطات الحسابيّة التي وصلت إليها الدراسة، سيتمّ التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

منخفض	متوسط	مرتفع
2.32 فما دون	2.33-3.65	3.66 فأكثر

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسّط الحسابيّ للفقرات أكبر من أو يساوي (3.66) فيكون مستوى التصّورات مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد المجتمع على الفقرة، أمّا إذا كانت قيمة المتوسّط الحسابيّ(بين من 2.33-3.65) فإنّ مستوى التصّورات متوسّط، وإذا كان المتوسّط الحسابيّ (2.32 فما دون) فيكون مستوى التصّورات منخفضاً.

2.1.4 صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبيان بعد تصميمه بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في الجامعات الأردنية وشملت (جامعة مؤتة، جامعة اليرموك)، في تخصصات العلوم السياسية والاقتصاد. وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية. وطلب من المحكمين إبداء الرأي في صياغة

الفقرات ومدى مناسبتها وملائمتها لما وضعت من أجله، وتم الأخذ بما اتفقوا عليه من ملاحظات، فعدلت بعض الفقرات وحذفت بعضها، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (37) فقرة. وهذا يؤكد الصدق المنطقي الاستدلالي لمحتوى أداة الدراسة.

3.1.4 ثبات أداة الدراسة

تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، بالاعتماد على معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل متغير من متغيرات الدراسة بجميع أبعادها، وحتى يتحقق ثبات الأداة يجب أن يكون معامل كرونباخ ألفا أكبر أو يساوي 0.60. وكانت قيم معامل الثبات مرتفعة وتدل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة، ويبين الجدول التالي رقم (2) قيم معامل الثبات.

الجدول رقم (2)

قيمة معامل كرونباخ ألفا للإتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة

المتغير	البعد	الفقرات	كرونباخ الفا
التنمية السياسية	دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية	12-1	0.73
	دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية	22-13	0.76
	دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية	29-23	0.74
	دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية	37-30	0.74

تظهر البيانات في الجدول رقم (2) أن معاملات ثبات أبعاد متغير التنمية السياسية قد تراوحت بين (0.73- 0.76)، وتعتبر مثل هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

4.1.4 عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مجموعتين هما:

1. المجموعة الأولى وهي عينة الجمهور العام:

وعددها 200 حالة شاملة لمحافظات المملكة جميعها، وموزعة على الأقاليم كافةً والمحافظات، وفقاً لعدد السكان. ولاختيار أفرادها تم استخدام أسلوب المعاينة الطبقية العشوائية، والمسحوبة من قبل دائرة الإحصاءات العامة وفقاً لتعداد السكان لعام 2004، حيث عدّ كل إقليم من الأقاليم الثلاثة طبقة.

2. المجموعة الثانية وهي عينة جمهور النخبة :

وهي عينة غرضية وعددها 250 حالة، وقد وزعت بشكل حصص على عدد من الفعاليات والقطاعات الوظيفية والمهنية، وتكونت كالآتي :

أ. أعضاء مجلس الأمة: تم توزيع 30 استبيان، لم يسترد منها سوى 18 استبياناً فقط، أو ما نسبته 60%.

ب. الجامعات الأردنية الرسمية: وزع 150 استبيان على أربعة جامعات أردنية رسمية وهي (جامعة مؤتة وجامعة اليرموك والجامعة الأردنية وجامعة الطفيلة التقنية)، وكان عدد الاستبيانات الراجعة 127 استبيان، أي ما نسبته 84.67%.

ج. قيادات نسائية: وزع 20 استبياناً، استرجع منها 14 استبيان، أي ما نسبته 70%.

د. محامون: تم توزيع 30 استبيان، وكان الراجع منها 14 استبيان، أو ما نسبته 46.7%.

ه. صحافيون: تم توزيع 30 استبيان على المستهدفين في جريدة الرأي والدستور والغد ووكالة الأنباء الأردنية بترا، وكان الراجع منها 24 استبيان، أي ما نسبته 80%.

و. أحزاب ونقابات: تم توزيع 70 استبيان على قيادات حزبية ونقابية، وكان الراجع منها 53 استبيان، أي ما نسبته 75.71%.

ولأغراض الدراسة تم دمج العينتين معاً.

5.1.4 توزيع أفراد عينة الدراسة

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها الديموغرافية:

جدول(3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	300	66.67
	إناث	150	33.33
	الكلي	**450**	**100.0**
العمر	29-18	110	24.44
	39-30	160	35.56
	49-40	120	26.67
	59-50	40	8.89
	60 فما فوق	20	4.44
	الكلي	**450**	**100.0**
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	30	6.67
	دبلوم متوسط	80	17.78
	بكالوريوس	200	44.44
	ماجستير	100	22.22
	دكتوراة	40	8.89
	الكلي	**450**	**100.0**
العمل	موظف قطاع حكومي	200	44.44
	موظف قطاع خاص	150	33.33
	أعمال حرة	50	11.11
	لا أعمل	50	11.11
	الكلي	**450**	**100.0**
الدخل الشهري	أقل من 350	70	15.56
	من 350- 599	250	55.55
	من 600- 849	100	22.22
	850 فأكثر	30	6.67
	الكلي	**450**	**100.0**
الانتماء لأحزاب سياسية	منتمي وما زلت	80	17.78
	غير منتمي وأرغب في الانتماء	100	22.22
	كنت منتمي لفترة وتركت	70	15.56
	غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء	200	44.44
	الكلي	**450**	**100.0**

وفيما يلي عرضا تفصيلياً لنتائج الدراسة ومناقشتها:

6.1.4 الإجابة على أسئلة الدراسة:

الإجابة على السؤال الأول والذي نصه:

"ما دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن؟"

وللإجابة على هذا السؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة، لتصّورات أفراد عينة الدراسة لدور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن والجدول (4) يوضح نتائج ذلك:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لدور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	9	إصدار القوانين والتشريعات التي تسهم في رفع كفاءة قطاع الأعمال في الأردن.	2.31	1.01	منخفض
2	5	تحسين المناخ الاستثماري من خلال تشريع القوانين المناسبة.	2.60	0.98	متوسط
3	6	تشريع قوانين تعالج مشكلات الفقر.	2.57	1.05	متوسط
4	8	تشريع قوانين تعالج مشكلات البطالة.	2.33	0.89	متوسط
5	11	تشريع قوانين تسهم في تخفيف الضرائب على المواطنين.	2.26	0.95	منخفض
6	1	تعزيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من خلال الرقابة.	3.40	0.91	متوسط
7	2	التواصل مع الناخبين ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم.	3.33	0.98	متوسط
8	4	يدعو إلى استثمار الخبرات والكفاءات الاقتصادية محلياً.	2.66	0.99	متوسط
9	7	توضيح كافة البنود العامة والخاصة في موازنة الدولة وبيان كافة طرق الصرف والتعامل مع هذه البنود بصورة واضحة للحد من هدر المال العام.	2.44	0.98	متوسط
10	3	توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية.	2.88	0.90	متوسط
11	2	تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	3.33	0.98	متوسط
12	10	تفعيل دور القطاع الخاص في تحفيز الاقتصاد الوطني.	2.28	0.98	منخفض
-		المتوسط العام لفقرات السؤال الأول.	2.69	0.59	متوسط

يظهر من الجدول رقم(4) أنّ المتوسط العامّ لتصوّرات أفراد عينة الدراسة لدور البرلمان في التنمية الاقتصادية في الأردن جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط

حسابي بلغ (2.69) وانحراف معياري(0.59)، وقد احتلّت الفقرة رقم(6) والتي تنص على "تعزيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من خلال الرقابة" المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (3.40) وبدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم(5) "تشريع قوانين تسهم في تخفيف الضرائب على المواطنين" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وهي تعكس درجة موافقة منخفضة.

الإجابة على السؤال الثاني والذي نصه:

" ما دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن؟"

وللإجابة على هذا السؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحـسابية والانحرافـات المعياريّة، لتصّورات أفراد عينة الدراسة لدور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن والجدول (5) يوضح نتائج ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لدور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرتبة	رقم الفقرة
متوسط	0.87	2.88	تدعو الأحزاب السياسية إلى مكافحة الفساد وتعزيز أسس الحكم الرشيد.	2	13
متوسط	0.85	2.33	تدعو الأحزاب السياسية إلى محاربة كافة أشكال وسياسات الاحتكار والمنافسة غير الشرعية وغلاء الأسعار والتلاعب بالسوق.	4	14
منخفض	0.91	2.20	الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على صياغة برامج حزبية شاملة تساهم في رسم السياسات الاقتصادية الأردنية.	6	15
منخفض	0.87	2.22	الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تشخيص المشاكل الاقتصادية للمجتمع والمساهمة في وضع حلول لها.	5	16
متوسط	0.86	3.44	تقوم الأحزاب السياسية بطرح الشعارات المثالية وغير الواقعية والتي ليس بمقدورها تحقيقها على أرض الواقع.	1	17
متوسط	0.94	2.88	تطالب الأحزاب السياسية بالحد من استقدام العمالة الوافدة ليحل مكانها الشباب الأردني للحد من ظاهرة البطالة المتزايدة.	2	18
منخفض	1.17	2.22	تدعو الأحزاب السياسية إلى توفير الوظائف والمهن الملائمة للشباب لدعم الاقتصاد الوطني واستثمار طاقاتهم بنواحي إيجابية.	5	19
متوسط	0.93	2.55	تحفز الأحزاب السياسية المسؤولون من أجل الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة (مثل الصخر الزيتي والفوسفات...إلخ) للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في صناعة الطاقة.	3	20
منخفض	0.99	2.06	تعبر الأحزاب السياسية عن مطالب المصالح الاقتصادية في المجتمع الأردني.	8	21
منخفض	1.13	2.11	تعبر الأحزاب السياسية عن مصالح الطبقات الوسطى والفقيرة.	7	22
متوسط	0.77	2.49	المتوسط العام لإجابات السؤال الثالث.		-

يظهر من الجدول رقم(5) أنّ المتوسط العام لتصورات أفراد عينة الدراسة لدور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.49) وانحراف معياري(0.77)، وقد احتلّت الفقرة رقم(17) " تقوم الأحزاب السياسية بطرح الشعارات المثالية وغير الواقعية والتي ليس بمقدورها تحقيقها على أرض الواقع" المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (3.44) وبدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم(21) " تعبر الأحزاب السياسية عن مطالب المصالح الاقتصادية في المجتمع الأردني" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.06) وهي تعكس درجة موافقة منخفضة.

الإجابة على السؤال الثالث والذي نصه:

" ما دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن ؟"

وللإجابة على هذا السؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحـسابية والانحرافـات المعياريّة، لتصّورات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن والجدول (6) يوضح نتائج ذلك:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
23	3	تدافع النقابات عن المصالح الاقتصادية لأعضائها وتدعم حقوقهم الوطنية كطرف مهم في بناء الاقتصاد الأردني.	3.55	1.06	متوسط
24	1	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توفير فرص العمل من خلال تنمية المهارات التقنية والمعرفية اللازمة لدى الفرد للمشاركة الفاعلة في سوق العمل.	4.00	1.00	مرتفع
25	2	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات التي تسهم في تنمية عجلة الاقتصاد الوطني للارتقاء نحو الريادة العالمية.	3.77	0.99	مرتفع
26	2	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في حل مشكلتي الفقر والبطالة من خلال إنشاء ودعم المشاريع الصغيرة.	3.77	0.94	مرتفع
27	2	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في جاب المنح للأسر الفقيرة.	3.77	1.06	مرتفع
28	2	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تمويل المشاريع الصغيرة والترويج الاستثماري.	3.77	0.98	مرتفع
29	4	تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التأثير في القوانين والسياسات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالأعمال الإنتاجية.	3.54	1.03	متوسط
-		المتوسط العام لإجابة السؤال الثاني.	3.74	0.60	مرتفع

يظهر من الجدول رقم(6) أنّ المتوسط العامّ لتصوّرات أفراد عينة الدراسة لدور المؤسسات المدنية في التنمية الاقتصادية في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري(0.60)، وقد احتلّت الفقرة رقم(24) " تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توفير فرص العمل من خلال تنمية المهارات التقنية والمعرفية اللازمة لدى الفرد للمشاركة الفاعلة في سوق العمل" المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (4.00) وبدرجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم(29) " تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التأثير في القوانين

والسياسات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالأعمال الإنتاجية" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.54) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

الإجابة على السؤال الرابع والذي نصه:

"ما دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن؟"

وللإجابة على هذا السؤال تمّ احتساب المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة، لتصّورات أفراد عينة الدراسة لدور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن والجدول (7) يوضح نتائج ذلك:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لدور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
30	1	تساهم وسائل الإعلام في التواصل مع المواطنين ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم.	3.88	0.95	مرتفع
31	3	تساهم وسائل الإعلام في تعزيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من خلال الرقابة الإعلامية.	3.44	0.86	متوسط
32	4	تساهم وسائل الإعلام في تعزيز ثقة المواطنين بالاقتصاد الأردني.	3.11	0.88	متوسط
33	6	تساهم وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار من خلال الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة.	2.88	0.93	متوسط
34	2	تساهم وسائل الإعلام في تغطية الأخبار والموضوعات الاقتصادية وتحليلها بموضوعية.	3.66	0.90	مرتفع
35	5	تساهم وسائل الإعلام في الرقابة على أعمال الحكومة والبرلمان بما يخص القضايا الاقتصادية والسياسية.	2.89	0.99	متوسط
36	2	تساهم وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام اتجاه القضايا الاقتصادية.	3.66	1.08	مرتفع
37	2	تساهم وسائل الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والسياسية.	3.66	0.90	مرتفع
-		المتوسط العام لإجابات السؤال الرابع.	3.39	0.66	متوسط

يظهر من الجدول رقم(7) أنّ المتوسط العامّ لتصورات أفراد عينة الدراسة نحو دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في الأردن جاء بدرجة متوسطة،

وبمتوسط حسابي بلغ (3.39) وانحراف معياري(0.66)، وقد احتلّت الفقرة رقم(30) "تساهم وسائل الإعلام في التواصل مع المواطنين ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم" المرتبة الأولـى بمتوسط حسابـي بلغ (3.88) وبدرجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم(33) " تساهم وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار من خلال الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (2.88) وهي تعكس درجة موافقة متوسطة.

7.1.4 العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية واتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن

أ- متغير الجنس :

يبين الجدول (8) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً للجنس. ففي مجالات دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية، كان الفرق لصالح الإناث بدليل ارتفاع المتوسط الحسابي لهن. بينما في مجال دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية كان المتوسط الحسابي للذكور أعلى من المتوسط الحسابي للإناث.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في	ذكر	300	2.59	0.67
تحقيق التنمية	أنثى	150	2.77	0.50
الاقتصادية	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب	ذكر	300	2.29	0.91
السياسية في تحقيق	أنثى	150	2.69	0.86
التنمية الاقتصادية	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات	ذكر	300	3.81	0.56
المدنية في تحقيق	أنثى	150	3.68	0.71
التنمية الاقتصادية	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام	ذكر	300	3.12	0.46

في تحقيق التنمية	أنثى	150	3.59	0.79
الاقتصادية	المجموع	450	3.39	0.66

ب- متغير العمر :

يبين الجدول (9) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً للعمر. ففي مجال "دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية" حصلت الفئة (40 – 49) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.76)، بينما حصلت الفئة (18 – 29) على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.44). وفي مجال "دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية" حصلت الفئة (40 – 49) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.58)، بينما حصلت الفئة (60 فما فوق) على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.13). وفي مجال "دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" حصلت الفئة (30 – 39) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.96)، بينما حصلت الفئة (50 - 59) على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.98). أما في مجال "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية" حصلت الفئة (30 – 39) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.65)، بينما حصلت الفئة (18 – 29) على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.84).

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير العمر

المجال	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في	18 - 29	110	2.44	0.97
تحقيق التنمية	30 - 39	160	2.49	0.90
الاقتصادية	40 - 49	120	3.76	0.49
	50 - 59	40	3.27	0.65
	60 فما فوق	20	2.31	0.56
	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب	18 - 29	110	2.16	0.99
السياسية في تحقيق	30 - 39	160	2.41	1.11
التنمية الاقتصادية	40 - 49	120	3.58	0.64
	50 - 59	40	3.26	0.71
	60 فما فوق	20	2.13	0.69
	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات	18 - 29	110	3.39	0.53
المدنية في تحقيق	30 - 39	160	3.96	0.59
التنمية الاقتصادية	40 - 49	120	3.89	0.86
	50 - 59	40	2.98	0.74
	60 فما فوق	20	3.70	0.61
	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام	18 - 29	110	2.84	0.90
في تحقيق التنمية	30 - 39	160	3.65	1.09
الاقتصادية	40 - 49	120	3.34	0.82
	50 - 59	40	3.21	0.63
	60 فما فوق	20	3.11	0.58
	المجموع	450	3.39	0.66

ج- متغير المستوى التعليمي:

يبين الجدول (10) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي. ففي مجال "دور البرلمان في

تحقيق التنمية الاقتصادية" حصل حملة الدبلوم المتوسط على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.34)، بينما حصل حملة الثانوية العامة على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.10). وفي مجال " دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية" جاء حملة الماجستير بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وجاء بالمرتبة الأخيرة حملة الدكتوراة بمتوسط حسابي بلغ (2.01). وفي مجال "دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" جاء حملة البكالوريوس بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88)، وجاء بالمرتبة الأخيرة حملة الدبلوم المتوسط بمتوسط حسابي بلغ (3.57). أما في مجال "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية" جاء حملة الثانوية العامة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وجاء بالمرتبة الأخيرة حملة الماجستير بمتوسط حسابي بلغ (2.77).

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية	ثانوية عامة	30	2.10	0.92
	دبلوم متوسط	80	3.34	0.48
	بكالوريوس	200	2.89	0.76
	ماجستير	100	2.67	0.44
	دكتوراة	40	3.30	0.65
	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية	ثانوية عامة	30	2.37	0.74
	دبلوم متوسط	80	2.55	0.94
	بكالوريوس	200	3.34	0.71
	ماجستير	100	3.65	0.89
	دكتوراة	40	2.01	0.82
	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية	ثانوية عامة	30	3.63	0.60
	دبلوم متوسط	80	3.57	1.08
	بكالوريوس	200	3.88	0.87
	ماجستير	100	3.69	0.58
	دكتوراة	40	3.61	0.65
	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية	ثانوية عامة	30	3.68	0.97
	دبلوم متوسط	80	3.14	0.86
	بكالوريوس	200	3.49	0.88
	ماجستير	100	2.77	0.91
	دكتوراة	40	3.21	0.61
	المجموع	450	3.39	0.66

د- متغير العمل:

يبين الجدول (11) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً لمتغير العمل. ففي مجال "دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل قطاع الأعمال الحرة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ

(3.43)، أما بالمرتبة الأخيرة جاء العاطلين عن العمل بمتوسط حسابي بلغ (2.25). وفي مجال "دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.24)، أما بالمرتبة الأخيرة جاء العاطلين عن العمل بمتوسط حسابي بلغ (2.06). وفي مجال "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل قطاع الأعمال الحرة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.87)، أما بالمرتبة الأخيرة جاء العاطلين عن العمل بمتوسط حسابي بلغ (3.38). وفي مجال "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77)، أما العاطلين عن العمل احتلوا المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.35).

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير العمل

المجال	العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في	موظف قطاع حكومي	200	2.60	0.83
تحقيق التنمية	موظف قطاع خاص	150	2.63	0.56
الاقتصادية	أعمال حرة	50	3.43	0.51
	لا أعمل	50	2.25	0.88
	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب	موظف قطاع حكومي	200	2.55	1.17
السياسية في تحقيق	موظف قطاع خاص	150	3.24	0.86
التنمية الاقتصادية	أعمال حرة	50	2.29	0.92
	لا أعمل	50	2.06	1.13
	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات	موظف قطاع حكومي	200	3.63	1.07
المدنية في تحقيق	موظف قطاع خاص	150	3.72	1.13
التنمية الاقتصادية	أعمال حرة	50	3.87	0.94
	لا أعمل	50	3.38	0.56
	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام	موظف قطاع حكومي	200	3.55	0.98
في تحقيق التنمية	موظف قطاع خاص	150	3.77	0.95
الاقتصادية	أعمال حرة	50	2.55	1.13

	لا أعمل	50	2.35	0.86
	المجموع	450	3.39	0.66

هـ - متغير الدخل:

يبين الجدول (12) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً للدخل الشهري للأسرة. ففي مجال "دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل الذين تتراوح دخولهم ما بين (600 – 849 دينار) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.33)، وجاء في المرتبة الأخيرة الذين تقل دخولهم عن 350 دينار بمتوسط حسابي بلغ (2.40). وفي مجال "دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل الذين تتراوح دخولهم ما بين (600 – 849 دينار) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.26)، وجاء في المرتبة الأخيرة الذين تقل دخولهم عن 350 دينار بمتوسط حسابي بلغ (2.21). وفي مجال "دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل أصحاب دخل (850 دينار فأكثر) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.89)، وجاء في المرتبة الأخيرة الذين تقل دخولهم عن 350 دينار بمتوسط حسابي بلغ (3.59). وفي مجال "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتل الذين تتراوح دخولهم ما بين (350 - 599 دينار) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.66)، وجاء في المرتبة الأخيرة أصحاب دخل (850 دينار فأكثر) بمتوسط حسابي بلغ (2.89).

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير الدخل

المجال	الدخل الشهري للأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في	أقل من 350	70	2.40	0.97
تحقيق التنمية	من 350-599 دينار	250	2.58	1.09
الاقتصادية	من600-849 دينار	100	3.33	0.96
	850 دينار فأكثر	30	3.30	1.11
	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب	أقل من 350	70	2.21	1.16
السياسية في تحقيق	من 350-599 دينار	250	2.88	0.98
التنمية الاقتصادية	من600-849 دينار	100	3.26	0.93
	850 دينار فأكثر	30	2.64	1.19
	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات	أقل من 350	70	3.59	1.05
المدنية في تحقيق	من 350-599 دينار	250	3.62	0.94
التنمية الاقتصادية	من600-849 دينار	100	3.82	0.74
	850 دينار فأكثر	30	3.89	0.89
	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام	أقل من 350	70	3.34	0.83
في تحقيق التنمية	من 350-599 دينار	250	3.66	0.90
الاقتصادية	من600-849 دينار	100	3.15	0.88
	850 دينار فأكثر	30	2.89	0.91
	المجموع	450	3.39	0.66

و- الانتماء لأحزاب سياسية:

يبين الجدول (13) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة تبعاً لمتغير الانتماء للأحزاب السياسية. ففي مجال "دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتلت فئة (غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.30)، وجاء في المرتبة الأخيرة فئة (كنت منتمي لفترة وتركت) بمتوسط حسابي بلغ (2.49). وفي مجال "دور الأحزاب

السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتلت فئة (منتمي وما زلت) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، وجاء في المرتبة الأخيرة فئة (كنت منتمي لفترة وتركت) بمتوسط حسابي بلغ (2.05). وفي مجال "دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتلت فئة (غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.84)، وجاء في المرتبة الأخيرة فئة (غير منتمي وارغب في الانتماء) بمتوسط حسابي بلغ (3.27). وفي مجال "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية" احتلت فئة (منتمي وما زلت) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.69)، وجاء في المرتبة الأخيرة فئة (كنت منتمي لفترة وتركت) بمتوسط حسابي بلغ (2.81).

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة الأربعة تبعاً لمتغير الانتماء لأحزاب سياسية

المجال	الانتماء لأحزاب سياسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية	منتمي وما زلت	80	2.89	0.90
	غير منتمي وأرغب في الانتماء	100	2.65	0.96
	كنت منتمي لفترة وتركت	70	2.49	0.91
	غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء	200	3.30	0.87
	المجموع	450	2.69	0.59
دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية	منتمي وما زلت	80	3.43	0.86
	غير منتمي وأرغب في الانتماء	100	2.88	19،1
	كنت منتمي لفترة وتركت	70	2.05	0.96
	غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء	200	2.11	1.16
	المجموع	450	2.49	0.77
دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية	منتمي وما زلت	80	3.70	0.88
	غير منتمي وأرغب في الانتماء	100	3.27	0.91
	كنت منتمي لفترة وتركت	70	3.57	1.01
	غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء	200	3.84	0.97
	المجموع	450	3.74	0.60
دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية	منتمي وما زلت	80	3.69	0.90
	غير منتمي وأرغب في الانتماء	100	3.14	0.91
	كنت منتمي لفترة وتركت	70	2.81	0.93
	غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء	200	2.88	0.87

0.66	3.39	450	المجموع

8.1.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفَرَضِية الرئيسة الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن.

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار دور البرلمان في التنمية الاقتصادية في الأردن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.10	2	0.70	1.54	0.20
داخل المجموعات	174.05	448	0.45		
المجموع	176.15	450	-	-	-

تشير النتائج في الجدول رقم (14) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدور البرلمان في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة، إذ بلغت (1.54) وبمستوى دلالة (0.20)، وبالاعتماد على هذه النتيجة ترفض فرضية الدراسة الأولى " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن " وتقبل الفرضية البديلة التالية " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (One – sample t.Test) لقياس دور البرلمان في التنمية الاقتصادية في الأردن.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور البرلمان	2.69	0.59	0.511	450	0.60

تشير النتائج في الجدول رقم (15) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدور البرلمان في التنمية الاقتصادية في الأردن،

استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (0.511) وبمستوى دلالة (0.60)، وبالاعتماد على هذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الأولى " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن " وتقبل الفرضية البديلة التالية " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

الفَرَضِية الرئيسة الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن.

جدول رقم (16)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار دور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.852	2	0.71	1.56	0.18
داخل المجموعات	174.05	448	0.45		
المجموع	176.902	450			

تشير النتائج في الجدول رقم (16) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة، إذ بلغت (1.56) وبمستوى دلالة (0.18)، وبالاعتماد على هذه النتيجة ترفض فرضية الدراسة الثانية " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن " وتقبل الفرضية البديلة التالية " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

جدول رقم (17)

نتائج اختبار (One – sample t.Test) لقياس دور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية

دور الأحزاب السياسية	2.49	0.77	- 0.939	450	0.348

تشير النتائج في الجدول رقم (17) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لدور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (- 0.939) وبمستوى دلالة (0.348)، وبالاعتماد على هذه النتيجة ترفض فرضية الدراسة الثانية " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن " وتقبل الفرضية البديلة التالية " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثالثة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دور المؤسسات المدنية والتنمية الاقتصادية في الأردن

جدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار دور المؤسسات المدنية في التنمية الاقتصادية في الأردن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.754	2	0.58	5.36	0.01
داخل المجموعات	163.52	448	0.42		
المجموع	165.274	450			

تشير النتائج في الجدول رقم (18) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة إذ بلغت (5.36) وبمستوى دلالة (0.01)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على أنه " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دور المؤسسات المدنية والتنمية الاقتصادية في الأردن".

جدول رقم (19)

نتائج اختبار (One – sample t.Test) لقياس دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في الأردن.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور المؤسسات المدنية	3.74	0.60	6.49	450	0.000

تشير النتائج في الجدول رقم (19) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (6.49) وبمستوى دلالة (0.000)، وبالاعتماد على هذه النتيجة تقبل فرضية الدراسة الثالثة " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الرابعة:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور وسائل الإعلام والتنمية الاقتصادية في الأردن

جدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في الأردن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.183	2	0.79	6.86	0.02
داخل المجموعات	163.526	448	0.42		
المجموع	166.709	450			

تشير النتائج في الجدول رقم (20) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لدور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة إذ بلغت (6.86) وبمستوى دلالة (0.02)، وبالتالي تقبل

الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنص على أنه " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين وسائل الإعلام والتنمية الاقتصادية في الأردن".

جدول رقم (21)

نتائج اختبار (One – sample t.Test) لقياس دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في الأردن.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور وسائل الإعلام	3.39	0.66	3.506	450	0.044

تشير النتائج في الجدول رقم (21) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لدور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في الأردن، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (0.816) وبمستوى دلالة (0.044)، وبالاعتماد على هذه النتيجة تقبل فرضية الدراسة الرابعة " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور وسائل الإعلام والتنمية الاقتصادية في الأردن ".

9.1.4 النتائج :

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة وكانت كالتالي :

1. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أفراد عينة الدراسة نحو دور البرلمان في التنمية الاقتصادية جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (2.69). كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور البرلمان والتنمية الاقتصادية في الأردن. وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن السياسات والإجراءات التي يتخذها البرلمان ممثلاً بكافة أطياف الحكومة الأردنية من أجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الأردن، لا تطبق بصورة سليمة ولا بالشكل الصحيح، وذلك بسبب عدم وجود تخطيط صحيح لعمليات التنمية الاقتصادية.

2. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أفراد عينة الدراسة نحو دور الأحزاب السياسية في التنمية الاقتصادية جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (2.49). كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين دور الأحزاب السياسية والتنمية الاقتصادية في الأردن. وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن ما تقوم به الأحزاب في الأردن من أجل إظهار نفسها وإبراز دورها في خدمة المجتمع المحلي لا يرتكز على تنمية الأوضاع الاقتصادية.
3. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسات المدنية في التنمية الاقتصادية جاء بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.74). كما أظهرت الدراسة أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين المؤسسات المدنية والتنمية الاقتصادية في الأردن. أي أن هناك دور إيجابي للمؤسسات المدنية في التنمية الاقتصادية. وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني في وقتنا الحاضر أصبحت تعد سلطة خامسة في الأردن وذلك بسبب الخدمات المتنوعة التي تقدمها لأبناء المجتمع المحلي، سواء كان ذلك من خلال توظيفهم أو تقديم المساعدات لهم، كما تعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن قرب المؤسسات المدنية من حياة الأفراد في المجتمعات المترامية الأطراف في الأردن يساعدها على أن تقدم الخدمة الصحيحة والمناسبة لأفراد المجتمعات مما يجعلها سبب في تنمية ذلك المجتمع اقتصادياً.
4. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أفراد عينة الدراسة نحو دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.39). كما أظهرت الدراسة أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين وسائل الإعلام والتنمية الاقتصادية في الأردن. أي أن هناك دور إيجابي لوسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية. وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن وسائل الإعلام وبصفتها سلطة رابعة تساعد على تغير الرأي العام بخصوص أمور كثيرة، فنجد أن أسلوب حياة

المواطنين قد يتغير من حال إلى حال بناء على ما تقدمه وسائل الأعلام سواء كان ذلك في مصلحتهم أم لا، لذلك فإن ما تقدمه وسائل الإعلام يساعد على تغيير الفكر الاقتصادي للمواطنين وتوجيههم نحو ما هو في مصلحة الوطن من أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن.

10.1.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يأتي:

1- تحديث وتطوير البرامج المتبعة بشكل مستمر من قبل البرلمان، بما يتناسب مع التطورات والتغيرات السريعة والتي تؤثر بشكل واضح على مستوى التنمية الاقتصادية في المجتمع.

2- تطوير بنية الأحزاب السياسية وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات الزائفة التي ترفعها، ومحاولة وضع برامج تكون ملامسة لواقع المواطن الأردني، وتفعيل دورها في التنمية السياسية والاقتصادية.

3- تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية وتنفيذها.

4- العمل على تحسين قدرة وسائل الإعلام على إحداث تغيرات فعلية، وإزالة العوائق التي تقف في طريقها من أجل تحسين مستوى التنمية الاقتصادية في الأردن.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

أبو الراغب، علي وآخرون، (2003)، **الأحزاب السياسية الأردنية (الواقع والطموح)**، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

أبو جابر، كامل صالح، (2005)، **بعض ملامح نظام الحكم والتنمية السياسية في الأردن**، المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية، عمان، الأردن.

أبو ريشة، محمد، (2015)، **التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري**. مركز مساواة لتنمية المجتمع المدني، عمان، الأردن.

أبو هيف، عبدالله، (2002)، الحرية والمجتمع المدني والعولمة. **مجلة الفكر السياسي**، العدد (16)، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، سوريا.

إستراتيجية وزارة التنمية السياسية في الأردن (2006)، دائرة الدراسات والبحوث، عمان، الأردن.

إمام، إبراهيم، (1981)، **العلاقات العامة والمجتمع.** مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

بكري، كامل، (1988)، **التنمية الاقتصادية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

بن قانة، إسماعيل محمد، (2012)، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية (2014)، متاحة عبر الموقع www.cbj.gov.jo/arabic/

البياتي، فارس رشيد، (2008)، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي.** الجامعة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، رسالة دكتوراة منشورة عبر الموقع sysyan. scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/ltnmy_lqtsdy_ doc

الجعيدي، بدر محمد حسن، (2011)، **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني**. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

حجاب، محمد منير، (2003)، **الإعلام والتنمية الشاملة**. ط3، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر.

الحسن، إحسان محمد، (1998)، **تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي.** أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، السعودية.

حمايل، عمر، (2000)، **النقابات المهنية الأردنية : خصائصها المؤسسية ودورها السياسي. دار سندباد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

حنفي، خالد علي، (2013)، جدلية العلاقة بين الاقتصاد والتغيير السياسي بعد الثورات. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 191، القاهرة، مصر.

الحوراني، هاني وآخرون، (2004)، **دراسات حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن**. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

خريسات، صلاح، (2000)، **قوانين وأنظمة الإعلام والثقافة الأردنية**. دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

الدعجة، هايل، (1996)، **مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق (تجربة المجلس الحادي عشر)**، المطابع العسكرية، عمان، الأردن.

الدعجة، هايل، (2005)، **التحول الديمقراطي في الأردن (1989 – 1997)**، مطابع وزارة الأوقاف، عمان، الأردن.

رشيد، عبدالوهاب، (2003)، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. دار الثقافة للنشر، دمشق، سوريا.

الرواشدة، رمضان، (2015)، **دور الإعلام في تعزيز قدرات المشاريع الاستثمارية.** بحث منشور متوفر عبر www.enjaznews.com/articledetails. aspx?id=1686 .

السمالوطي، نبيل، (1987)، **بناء القوة والتنمية السياسية**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر.

الشطناوي، فيصل،(2000). **مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني**. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
شناق، أحمد، (2006)، **آفاق الإصلاح الديمقراطي في الأردن**. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
الصرايرة، علي جميل، (2007)، **معوقات التنمية السياسية في الأردن، دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
العبادي، صلاح، (2008)، **المشهد السياسي في الصحافة الأردنية اليومية (1989 – 2005)**. مركز الرأي للدراسات، عمان، الأردن.
العبد الله، مي كامل وآخرون، (2007)، **قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي**. دار الفارس للنشر، عمان، الأردن.
عبد الهادي، غازي محمود، **(2005)، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن(1989-2003)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
عجمية، محمد عبدالعزيز، إيمان عطية ناصف، علي عبدالوهاب نجا، (2011)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**. ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
العدوان، عبدالحليم مناع، (2013)، **التحول الديمقراطي في الأردن (1989 – 2005)**. ط1، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
العدوان، مصطفى، (2004)، **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني : الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي**. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
العزام، عبد المجيد، (2003)، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية. **مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 30، عدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العزام، عبدالمجيد، (2006)، **التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن**. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (33)، العدد (2).

العضايلة، نضال، (2005)، **الحداثة والتطوير في التربية الوطنية : تاريخ الأردن السياسي (1920 – 2004)**. ط1، دار يزيد للنشر، عمان، الأردن.

العطار، علي، (2005)، **التنمية الاقتصادية والبشرية**. ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

عفيف، أحمد خليف وآخرون، (2008)، **التربية الوطنية**. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العناقرة، محمد، (2008)، **التربية الوطنية**. دار الحسن للنشر، عمان، الأردن.

عوض، أحمد، (2009)، **النقابات العمالية الأردنية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية**، مركز الفينق للدراسات، عمان، الأردن.

غربي، علي وآخرون، (2003)، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الغزالي، أسامة، (1987)، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت.

الفايز، عبدالمجيد، (2007)، **دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية أنموذجاً**. متوفر عبر: www.aleqt.com/2007/ 05/21/article_ 8862.html.

قانون الأحزاب السياسية رقم (16)، 2012، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، عمان، الأردن.

قبلان، بشار محمود، (2009)، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين للنشر، ط1، عمان، الأردن.

القضاة، علي منعم، (2008)، **الصحافة الأردنية واتفاقية السلام**. دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

القطاطشة، محمد، مصطفى العدوان، (2004)، **التنمية السياسية في الأردن.** منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، الأردن.

كتاب التكليف السامي لدولة السيد فيصل الفايز، 22 تشرين الأول، 2003.

الكوفحي، نبيل، (2012)، **ملاحظات أدلى بها في ورشة عمل مركز كارينغي للشرق الأوسط.** 27/ كانون الثاني/ يناير 2012، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان.

اللوزي، مالك عبد الرزاق، (2012)، **دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية(1989-2011).** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المجلس الأعلى للإعلام، (2005)، **التلفزيون الأردني، رؤية تطويرية،** عمان، الأردن.

المحافظة، علي وآخرون، (2006)، **التربية الوطنية**. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محمد، رند حكمت، (2004)، الانتخابات العراقية بين الإمكانيات والمعوقات. **الملف السياسي،** العدد 6، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

المحمود. جمال، (2004)، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،** المجلد 20، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا.

مديرية الأحزاب والدراسات والشؤون القانونية، (2009)، **الأحزاب السياسية في الأردن.** وزارة التنمية السياسية، عمان، الأردن.

مذكور، إبراهيم وآخرون، (1985)، **معجم العلوم الاجتماعية**. ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

مركز الأردن الجديد للدراسات، (2004)، **دليل منظمات خط المجتمع المدني في الأردن.** دار السندباد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين، (2005)، **التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين، محمد الهزايمة، (2000)، الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر. **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، المجلد (27)، العدد (1).

مصالحة، محمد، (2004)، **الانتخابات آلية الديمقراطية (الحالة الأردنية)**. مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، عمان، الأردن.

الموسى، عصام سليمان، (2003)، **الإعلام والمجتمع : دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

ناجي، عزو محمد عبد القادر، (2012)، **انهيار التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية وأثر ذلك على الوحدة الوطنية في سوريا خلال فترة الحكم الأسدي**. دراسة منشورة متوفر عبر: http://www.ahewar.org/default.asp?code=arabic.

ناصر، إبراهيم، (2003)، **المواطنة**. ط1، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.

نقرش، عبدالله، (2005)، إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي – مقاربة نظرية. **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 32، العدد 3، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

هلال، علي الدين ، نيفين عبد المنعم مسعد، (2000)، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

هويدي، فهمي، (1993)، **الإسلام والديمقراطية**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن .2013 متوفر عبر: www.entikhabat.jo.

وهبان، أحمد، (2003)، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية

Marcidis, Roy, ed, (1967), **Political Parties**, New York, Harper and Row Publishers.

Milbrath, Lester,(1969), **"Political Participation & the Citizen"** in Calvin Larson & Philo Wasburn, eds, Power, Participation, & Ideology. New york: Daved Mckay.

Pey, Lucian W, and others, (1971), **"Crises and Sequences in Political Development",** Princeton University.

Wiktorowicsz, Quinta. (1999), The Limits of Democracy in the Middle East: the Case of Jordan. **Middle East Journal**, 53.

ملحق (أ)
قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة

قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة

1. الأستاذ الدكتور أحمد ملاوي	الاقتصاد – جامعة اليرموك
2. الأستاذ الدكتور فوزي تيم	العلوم السياسية – جامعة مؤتة
3. الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة	العلوم السياسية – جامعة مؤتة
4. الأستاذ الدكتور نظام بركات	العلوم السياسية – جامعة اليرموك
5. الدكتور خالد المجالي	الاقتصاد – جامعة مؤتة
6. الدكتور حسن العمرو	الاقتصاد – جامعة مؤتة
7. الدكتور راضي العضايلة	الاقتصاد – جامعة مؤتة
8. الدكتور خالد الدباس	العلوم السياسية – جامعة اليرموك
9. الدكتور محمد بني سلامة	العلوم السياسية – جامعة اليرموك

ملحق (ب)

الإستبيان

الإستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور .... المحترم.

تحية احترام وتقدير وبعد:

أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي أعد استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مؤتة بإشراف الدكتور عبدالله الطاهر.

ولما أوتيتم به من خبرة وكفاءة معرفية عالية في هذا المجال، فإننا نلتمس منكم المساعدة في إبداء آرائكم وتوجيهاتكم حول ما تضمنه هذا الاستبيان من مدى مناسبته لفقرات الدراسة ووضوح الفقرات وسلامته اللغوية والمعرفية، وأية إضافات ترونها أو تعديلات من شأنها أن تثري هذه الدراسة.

ولكم جزيل الشكر والعرفان

الباحثة:

أماني الضمور

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

أخي المواطن/ أختي المواطنة

الاستبيان الذي بين أيديكم جزءاً من بحث علمي يعد استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مؤتة. وتهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في الأردن. لذا يرجى التفضل بالإجابة على التساؤلات الواردة في الاستبيان بدقة وموضوعية من أجل التعرف على آرائكم وتوجهاتكم نحو موضوع الرسالة. وتعتمد دقة نتائج الدراسة على مدى صحة ما تقدمونه من إجابات حول أسئلة هذا الاستبيان. علماً بأن المعلومات التي يتضمنها الاستبيان هي لغايات البحث العلمي فقط.

اشكر لكم تعاونكم

الباحثة

أماني الضمور

البيانات الأولية لعينة الدراسة :

1- الجنس :

أ- ذكر ب- أنثى

2- العمر :

أ- 18-29 ب- 30-39 ج- 40-49 د- 50-59 ه- 60 فما فوق

3- المستوى التعليمي :

أ- الثانوية العامة ب- دبلوم متوسط ج- بكالوريوس د- ماجستير ه- دكتوراة

4- العمل :

أ- موظف قطاع حكومي ب- موظف قطاع خاص ج- أعمال حرة د- لا اعمل

5- الدخل الشهري للأسرة :

أ- أقل من 350 دينار ب- من 350-599 دينار ج- من 600-849 د- 850 دينار فأكثر

6- الانتماء لأحزاب سياسية:

أ- منتمي وما زلت ب- غير منتمي وأرغب في الانتماء ج- كنت منتمي لفترة وتركت

د- غير منتمي وليس لدي رغبة في الانتماء

يرجى إبداء رأيك حسب درجة موافقتك على كل فقرة بوضع إشارة (×) في المربع المناسب:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: دور البرلمان في تحقيق التنمية الاقتصادية:					
1.إصدار القوانين والتشريعات التي تسهم في رفع كفاءة قطاع الأعمال في الأردن.					
2.تحسين المناخ الاستثماري من خلال تشريع القوانين المناسبة.					
3.تشريع قوانين تعالج مشكلات الفقر.					
4.تشريع قوانين تعالج مشكلات البطالة.					
5.تشريع قوانين تسهم في تخفيف الضرائب على المواطنين.					
6.تعزيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من خلال الرقابة.					
7.التواصل مع الناخبين ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم.					
8.يدعو إلى استثمار الخبرات والكفاءات الاقتصادية محلياً.					
9.توضيح كافة البنود العامة والخاصة في موازنة الدولة وبيان كافة طرق الصرف والتعامل مع هذه البنود بصورة واضحة للحد من هدر المال العام.					
10. توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية.					
11. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.					
12. تفعيل دور القطاع الخاص في تحفيز الاقتصاد الوطني.					

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ثانياً: دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية:					
13. تدعو الأحزاب السياسية إلى مكافحة الفساد وتعزيز أسس الحكم الرشيد.					
14. تدعو الأحزاب السياسية إلى محاربة كافة أشكال وسياسات الاحتكار والمنافسة غير الشرعية وغلاء الأسعار والتلاعب بالسوق.					
15. الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على صياغة برامج حزبية شاملة تساهم في رسم السياسات الاقتصادية الأردنية.					
16. الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تشخيص المشاكل الاقتصادية للمجتمع والمساهمة في وضع حلول لها.					
17. تقوم الأحزاب السياسية بطرح الشعارات المثالية وغير الواقعية والتي ليس بمقدورها تحقيقها على أرض الواقع.					
18. تطالب الأحزاب السياسية بالحد من استقدام العمالة الوافدة ليحل مكانها الشباب الأردني للحد من ظاهرة البطالة المتزايدة.					
19. تدعو الأحزاب السياسية إلى توفير الوظائف والمهن الملائمة للشباب لدعم الاقتصاد الوطني واستثمار طاقاتهم بنواحي إيجابية.					
20. تحفز الأحزاب السياسية المسؤولون من أجل الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة (مثل الصخر الزيتي والفوسفات...إلخ) للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في صناعة الطاقة.					
21. تعبر الأحزاب السياسية عن مطالب					

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المصالح الاقتصادية في المجتمع الأردني.					
22. تعبر الأحزاب السياسية عن مصالح الطبقات الوسطى والفقيرة.					
ثالثاً: دور المؤسسات المدنية في تحقيق التنمية الاقتصادية:					
23. تدافع النقابات عن المصالح الاقتصادية لأعضائها وتدعم حقوقهم الوطنية كطرف مهم في بناء الاقتصاد الأردني.					
24. تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توفير فرص العمل من خلال تنمية المهارات التقنية والمعرفية اللازمة لدى الفرد للمشاركة الفاعلة في سوق العمل.					
25. تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات التي تسهم في تنمية عجلة الاقتصاد الوطني للارتقاء نحو الريادة العالمية.					
26. تساهم مؤسسات المجتمع المدني في حل مشكلتي الفقر والبطالة من خلال إنشاء ودعم المشاريع الصغيرة.					
27. تساهم مؤسسات المجتمع المدني في جلب المنح للأسر الفقيرة.					
28. تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تمويل المشاريع الصغيرة والترويج الاستثماري.					
29. تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التأثير في القوانين والسياسات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالأعمال الإنتاجية.					

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
رابعاً: دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاقتصادية.					
30. تساهم وسائل الإعلام في التواصل مع المواطنين ومتابعة قضاياهم وحل مشاكلهم.					
31. تساهم وسائل الإعلام في تعزيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد من خلال الرقابة الإعلامية.					
32. تساهم وسائل الإعلام في تعزيز ثقة المواطنين بالاقتصاد الأردني.					
33. تساهم وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار من خلال الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة.					
34. تساهم وسائل الإعلام في تغطية الأخبار والموضوعات الاقتصادية وتحليلها بموضوعية.					
35. تساهم وسائل الإعلام في الرقابة على أعمال الحكومة والبرلمان بما يخص القضايا الاقتصادية والسياسية.					
36. تساهم وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام اتجاه القضايا الاقتصادية.					
37. تساهم وسائل الإعلام في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والسياسية.					

المعلومات الشخصية

الاسم: أماني عبد الحق الضمور

التخصص: ماجستير الاقتصاد

الكلية: إدارة الأعمال

السنة: 2015